

العنوان:	النمو العمراني السكني في مركز إدفو 1943 - 2002
المصدر:	حوليات آداب عين شمس
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية الآداب
المؤلف الرئيسي:	بلال، فتحي عبدالحميد محمود
المجلد/العدد:	مج 32
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2004
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	67 - 109
رقم MD:	140680
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase, HumanIndex
مواضيع:	التخطيط العمراني، مصر، محافظة اسوان، مركز إدفو ، السكان، تعداد السكان، الجغرافيا السكانية، النمو العمراني، الأراضي الزراعية، السهول، الريف، الحضر، البناء، القوانين والتشريعات
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/140680">http://search.mandumah.com/Record/140680</a>

## النمو العمرانى السكنى فى مركز إدفو ١٩٤٣-٢٠٠٢

د. فتحى عبد الحميد محمود بلال\*

### ملخص

تناولت الدراسة النمو العمرانى فى مركز إدفو خلال الفترة من ١٩٤٣ - ٢٠٠٢. ويعد الموضوع من أهم ما يطرح الآن على الساحة القومية، فضلا عن الساحة الأكاديمية. وقد جاءت الدراسة فى ثلاثة أجزاء رئيسية تسبقها مقدمة عامة حددت فيها أهمية الموضوع وأهدافه والمصادر التى اعتمد عليها، وفى النهاية جاءت الخاتمة. وقد عالج الجزء الأول من الدراسة الأبعاد الكمية للنمو العمرانى فى منطقة الدراسة وذلك خلال الفترة ١٩٤٣ - ٢٠٠٢، وقد اتضح منها أن النمو العمرانى فى المنطقة قد سار بخطى سريعة خاصة فى عقد التسعينيات من القرن الماضى وحتى بداية القرن الجديد. وقد بلغت المساحة العمرانية عام ٢٠٠٢ حوالى ٥,٥ مرة قدر المساحة فى عام ١٩٤٣ بمتوسط نمو سنوى حوالى ٩٨ فدانا للفترة ١٩٤٣/١٩٩٠ ارتفع إلى ١٣٦ فدانا فى الفترة من ١٩٩٠ / ٢٠٠٢، ووصل حجم السكان خلال نفس الفترة تقريبا إلى حوالى مرتين ونصف فقط. وتناول الجزء الثانى من الدراسة الأبعاد المكانية للنمو العمرانى فى مركز إدفو. وكشفت الدراسة عن حقيقة مهمة قلما توجد فى منطقة أخرى فى مصر؛ حيث اتجه معظم النمو العمرانى فى المنطقة إلى مناطق فضاء سواء على حافتى السهل الفيضى أو الأراضى الفضاء التى تخلفت عن ردم ترعة الرمادى بالمنطقة. أما النمو العمرانى على الأرض الزراعية فكان محدودا للغاية. وقدمت الدراسة فى الجزء الأخير رؤية جغرافية لظاهرة النمو العمرانى، تناولت فيها أبعاد مشكلة النمو على حساب الأرض الزراعية وخطورة ذلك على المستوى القومى، وفى نفس الوقت أوضحت الدراسة أن تقييد البناء على الأرض الزراعية من قبل سكان الريف وحدهم دون البحث عن حلول لمشكلة السكن فى الريف يمثل أيضا مشكلة قومية.

\* أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة عين شمس.

## Urban Growth in Idfu, 1943-2002

### Abstract

This study deals with urban growth in Idfu district in Aswan governorate, a topic which is relevant to one of the most important national issues in Egypt, where urban growth mostly takes place on cultivated land. The first section of the study addresses the quantitative dimensions of urbanization in the area, during the period 1943-2000, showing that urban growth accelerated in the nineties, and that the urban area increased 5.5 times in 2002 while the population increased two and a half times for the same period. The second section tackles the spatial dimensions of urban growth in Idfu, revealing an important fact: most urban growth was on vacant lands, whether in the flood plain or on lands resulting from the filling up of the canal of El-Ramadi with earth. Urban encroachment on cultivated lands was very limited. The last section of the study offers a geographical view of the phenomenon of urban growth, addressing the hazards of encroachment on agricultural lands. On the other hand, the section shows that imposing restrictions on building on cultivated lands without reaching a sound solution for the problem of housing in the rural areas is also a problem.

## مقدمة:

تعد ظاهرة النمو العمرانى من أبرز الموضوعات المثارة على الساحة المصرية حاليا، سواء على الساحة الرسمية أو الإعلامية أو الأكاديمية، حتى إن الحديث اليومى الدارج بين الأفراد العاديين بدأ يتضمن مناقشات وأحاديث عن النمو العمرانى على حساب الأرض الزراعية - كما توصف فى وسائل الإعلام فى أفضل الحالات - وما يستتبعها بالطبع من الحديث عن مشكلة السكن.

والنمو العمرانى على حساب الأرض الزراعية فى الوادى والدلتا - الأرض الفيضية القديمة - ظاهرة ليست جديدة فى جغرافية مصر الحديثة على الأقل - القرن العشرين - لأنها نتيجة طبيعية للنمو السكانى فى مصر، كما فى غيرها فى أى بقعة من العالم. فزيادة السكان فى أى بقعة معمورة يستتبعها حتما - فى ذات المكان - نموا فى العمران لاستيعاب الزيادة السكانية. وإذا انتقل السكان إلى أرض جديدة - قريية أو بعيدة - عن الأرض المستغلة بالفعل تظهر بالتالى مراكز عمرانية جديدة لهؤلاء السكان. وهذه بديهيات - مسلمات - لاتحتاج إلى أدلة لإثباتها. ولكن الغريب فى الأمر الآن أن تغيب هذه البديهيات عن الساحة المصرية عند عرض القضية، فالمعروض دائما هو النتيجة وليس الأسباب أو الدوافع التى أدت إليها، لدرجة أن البعض - خاصة فى وسائل الإعلام أو حتى فى التوصيف الرسمى للظاهرة - يصف البناء على الأرض الزراعية بأنه جريمة !! بل إن هذا الوصف لا يطلق إلا على فعل المواطن العادى الذى يبحث عن سكن، وسنت قوانين عديدة - بعضها كان عسكريا - من أجل تجريم فعلته، بينما ما تقوم به الدولة لا ينطبق عليه الوصف السابق.

وقد سبق للباحث القيام ببحث عن موضوع العمران فى مركز إدفو تحت عنوان "من خريطة العمران فى مركز إدفو - محافظة أسوان: التوزيع الجغرافى لمراكز العمران وأحجامها". وقد تبين من هذا البحث أن التوزيع الجغرافى لمراكز العمران ومواقعها بمركز إدفو قد ظهرت فى ثلاثة محاور أساسية تمتد من الشمال إلى الجنوب بطول المركز كالتالى: محور الحافتين، ومحور ضفتى النهر، ومحور السهل الفيضى. كما تبين من تلك الدراسة أيضا أن أحجام العمران فى

مركز إدفو تتميز بكبر أحجامها السكانية والعمرانية من المنظور الإدارى (مدن وقرى)، ولكن من المنظور الجغرافى - المكانى - ظهرت مراكز العمران فى صورة مفتتة من حيث الحجم السكانى والعمرانى، وممتشرة - فى شكل طولى - جغرافيا فوق رقعة السهل الفيضى، وعلى الأرض فسيحة.

ومن أجل كل ما تقدم فقد فضل الباحث أن يتناول ظاهرة النمو العمرانى فى مركز إدفو فى بحث مستقل استكمالا لنفس الموضوع - ظاهرة العمران فى إدفو - نظرا لأهميته الكبيرة بين الموضوعات التى تتناولها الدراسات الجغرافية فى مجال جغرافية العمران من ناحية، وعدم نيلها ما تستحق - حتى الآن - من اهتمام الجغرافيين من ناحية ثانية، وعدم تطرق الدراسة الوحيدة عن العمران الريفى فى محافظة أسوان لدراسة هذه الظاهرة من ناحية ثالثة.

وبناء على ذلك فإن البحث الحالى يهدف إلى تحليل الأبعاد الجغرافية لظاهرة النمو العمرانى ودوافعه - أو بمعنى أدق أسبابها - فى مركز إدفو. ولعل فى هذا العمل المتواضع ما يساعد على سد النقص فى الدراسات الجغرافية المتعلقة بهذا الموضوع فى منطقة ذات خصائص جغرافية متميزة تضاف إلى أعمال الجغرافيين الذين سبقوا بدراسة هذه الظاهرة فى بعض المناطق بالوادى والدلتا والأخيرة بصفة خاصة. كما تهدف الدراسة أيضا - ولعل هذا هو الأهم كما نرجو - إلى وضع قضية النمو العمرانى فى إطارها الصحيح، والذي يعد - كما نرى - البداية الصحيحة لمعالجتها.

### مصادر البيانات وطريقة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على عدد من المصادر يمكن إيجازها فى التالى\*:

١- التعدادات السكانية لمحافظة أسوان خلال الفترة ١٩٤٧ / ١٩٩٦.

٢- مجموعة خرائط ١: ٢٥٠٠٠ لسنة ١٩٤٣ (ثمانى لوحات).

\* لمزيد من التفاصيل حول طريقة الدراسة برجاء مراجعة ماجاء فى مقدمة البحث السابق للباحث تحت عنوان " من خريطة العمران فى مركز إدفو التوزيع الجغرافى لمراكز العمران وأحجامها "، ص ص ٤: ٥.

٣- مجموعة خرائط ١: ٥٠٠٠٠ لسنة ١٩٩٠ (أربع لوحات).

٤- صورة فضائية UTM لسنة ٢٠٠٢.

٥- الدراسة الميدانية خلال شهر أبريل ٢٠٠٢.

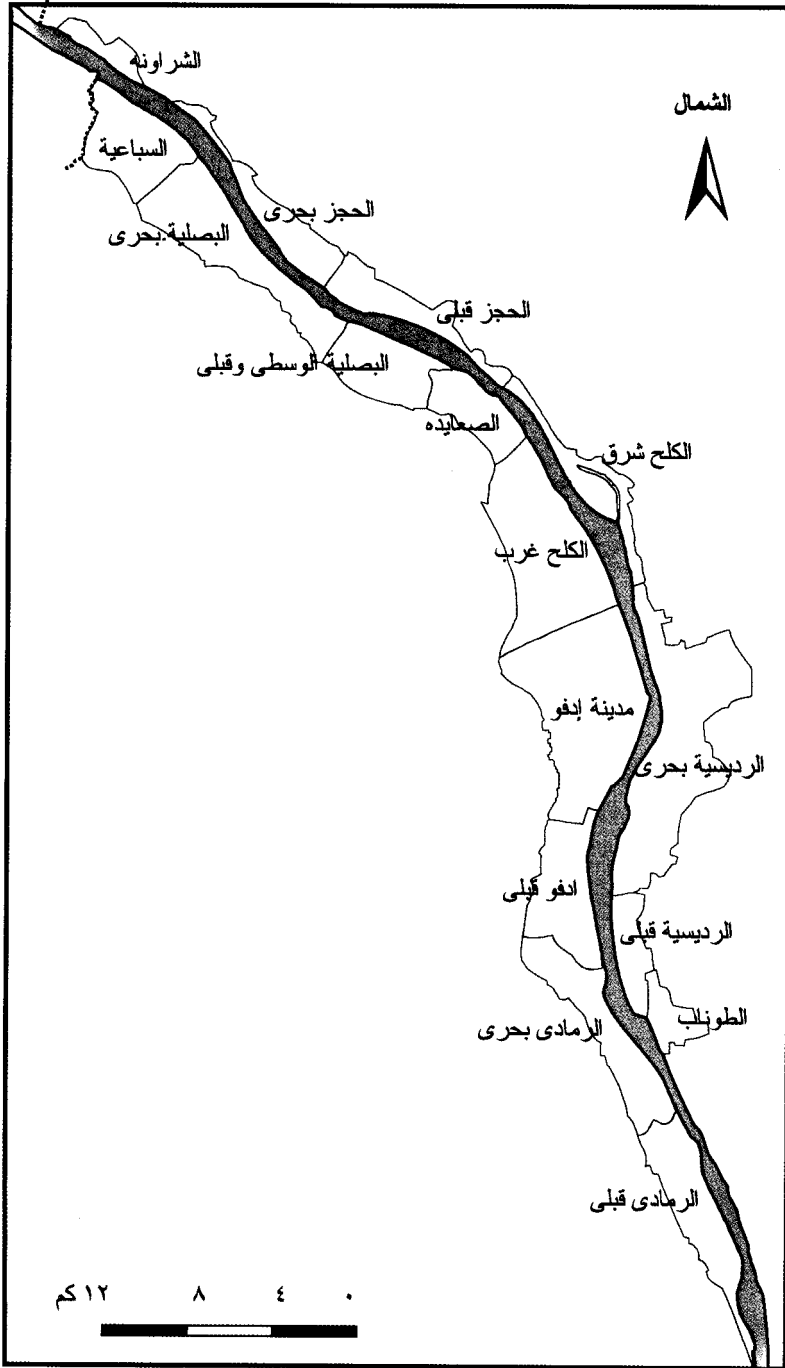
ومن الجدير بالذكر أن البحث الحالى يغطى فترة زمنية تبدأ من عام ١٩٤٣ وحتى عام ٢٠٠٢، حيث توفرت للباحث أحدث صورة فضائية عن منطقة الدراسة، إلا من جزء صغير فى أقصى الطرف الشمالى للمركز تضم أربع وحدات إدارية - انتان على كل جانب - هي: الشراونة والحجز بحرى شرق النيل، والسباعية والبصلية بحرى غرب النيل. وفى ضوء ما تقدم فسوف يتم تناول موضوع النمو العمرانى فى الدراسة الحالية من بعدين أساسيين: البعد الأول كمى يعتمد على لغة الأرقام، والثانى مكانى يعتمد على الخريطة والمشاهدات الميدانية وذلك على النحو التالى:

أولاً: الأبعاد الكمية للنمو العمرانى.

ثانياً: الأبعاد المكانية للنمو العمرانى.

ثالثاً: رؤية جغرافية للنمو العمرانى.

خاتمة.



شکل (١) الخريطة الإدارية لمركز إدفو

## أولاً: الأبعاد الكمية للنمو العمرانى

يحتل موضوع النمو العمرانى - الحضرى والريفى - حالياً مكاناً بارزاً بين الموضوعات التى تتناول دراسات العمران فى علم الجغرافيا وغيرها من الدراسات التى تتناول هذا الموضوع. وفى حالة دولة بظروف مصر فى الوقت الحالى أصبح النمو العمرانى على حساب الأرض الزراعية يمثل مشكلة خاصة فى ظل النمو السكانى خلال النصف الثانى من القرن العشرين خاصة فى الربع الأخير منه. فالنمو السكانى يحتاج - ضمن أمور أخرى - إلى مزيد من الغذاء والسكن فى نفس الوقت، وكلاهما يتصارع على موارد محدودة هى الأرض الزراعية. وإذا كان النمو العمرانى الحضرى يمكن توجيهه إلى الأراضى الصحراوية - وقد حدث ذلك بالفعل فى مناطق متعددة - كضرورة للحفاظ على الأراضى الزراعية لانتاج الغذاء، فإن النمو العمرانى الريفى - بحكم العلاقة بين الريف وزراعة الأرض - لن يكون إلا على حساب الأرض المزروعة بالفعل فى الوادى والدلتا باستثناء مناطق الهوامش.

وتعد منطقة الدراسة من أقل المناطق الريفية فى مصر - إن لم تكن أقلها بالفعل فى المعمور القديم - تعرضاً لخطر تناقص المساحة الزراعية القديمة نتيجة للنمو العمرانى، وذلك بحكم وقوع عدد كبير من مراكز العمران بالمنطقة على حافى الصحراء.

ويوضح الجدول (١) النمو العمرانى فى مركز إدفو بين عامى ١٩٤٣، ٢٠٠٢، ومنه تظهر الزيادة الكبيرة التى تحققت فى عمران المنطقة بين عامى ١٩٤٣، ١٩٩٠ ووصلت إلى أكثر من ٤٥٠٠ فدان بمتوسط نمو سنوى بلغ ٩٧ فداناً على مستوى منطقة الدراسة، وستة أفدنة كمتوسط سنوى للوحدة الإدارية الواحدة. كما يظهر من الجدول أيضاً أن الزيادة العمرانية فى تلك الفترة قد جاءت مناصفة تقريباً بين شرق النيل وغربه ويعد ذلك انعكاساً - فى جزء كبير منه - للنمو السكانى بين شطرى منطقة الدراسة خلال نفس الفترة، حيث تفوقت الوحدات



## جدول (١) النمو العمراني في مركز إدفو ١٩٤٣ - ٢٠٠٢

٢٠٠٢-١٩٤٣			٢٠٠٢-١٩٩٠			١٩٩٠-١٩٤٣			قرية / مدينة
المتوسط	%	الزيادة	المتوسط	%	الزيادة	المتوسط	%	الزيادة	
-	-	-	-	-	-	١,٥	١,٥	٦٨,٨	الشراونه
-	-	-	-	-	-	٢,١	٢,٢	١٠٠,٥	الحجز بحرى
٥,٧	٦,١	٣٣٧,٩	١٣,١	٩,٧	١٥٧,٧	٣,٨	٤,٠	١٨٠,٢	الحجز قبلى
٦,٣	٦,٧	٣٧٠,٧	٢,٦	١,٩	٣١,١	٧,٧	٨,٠	٣٦٢,٣	الكلح شرق
١٩,٧	٢١,٠	١١٦١,٠	٥,٠	٣,٧	٦٠,٠	٢٣,٤	٢٤,٢	١١٠١,٠	الرئيسية بحرى
٤,٢	٤,٥	٢٤٩,٠	صفر	صفر	صفر	٥,٣	٥,٥	٢٤٩,٠	الرئيسية قبلى
٤,٥	٤,٨	٢٦٦,٧	٦,٦	٤,٩	٧٩,٢	٤,٠	٤,١	١٨٧,٥	الطوناب
٨,١	٤٣,١	٢٣٨٥,٣	٥,٥	٢٠,١	٣٢٨,٠٠	٦,٨	٤٩,٥	٢٢٤٩,٣	جملة الشرق
-	-	-	-	-	-	٣,٥	٣,٦	١٦٤,٧	السباعية
-	-	-	-	-	-	٥,٩	٦,١	٢٧٩,٢	البصلية بحرى
٣,٧	٤,٠	٢٢٠,٢	٨,٤	٦,٢	١٠٣,٣	٢,٥	٢,٦	١١٨,٩	البصلية قبلى والوسطى
٤,٧	٤,٩	٢٧٤,٤	١١,٣	٨,٣	١٣٥,١	٣,٠	٣,١	١٣٩,٣	الصعايدة
٨,٧	٩,٢	٥١١,٧	٢١,١	١٥,٦	٢٥٣,٤	٥,٥	٥,٧	٢٥٨,٣	الكلح غرب
١٧,٢	١٨,٣	١٠١٣	٣٢,٧	٢٤,١	٣٩٢,٦	١٣,٢	١٣,٦	٦٢٠,٤	مدينة إدفو
١٠,٣	١٠,٩	٦٠٥,٥	٢٢,٨	١٦,١	٢٧٤,١	٧,١	٧,٣	٣٣٢,٢	إدفو قبلى
٤,٨	٥,٢	٢٨٥,٤	٨,٤	٦,٢	١٠٠,٣	٣,٩	٤,١	١٨٥,١	الرمادى بحرى
٤,١	٤,٤	٢٤٢,٩	٣,٧	٢,٧	٤٤,٥	٤,٢	٤,٤	١٩٨,٤	الرمادى قبلى
٧,٦	٥٦,٩	٣١٥٣,١	١٥,٥	٧٩,٩	١٣٠١,٣	٥,٤	٥٠,٥	٢٢٩٦,٥	جملة الغرب
٧,٨	١٠٠	٥٥٣٨,٤	١١,٣	١٠٠	١٦٢٩,٣	٦,٠	١٠٠	٤٥٤٥,٨	جملة المركز

المساحة والمتوسط بالفدان

المصدر: حسب بيانات الملحقين ١، ٢

## ملاحظات:

- ١- بلغ متوسط النمو السنوى للمركز ككل ٩٦,٧ فدان للفترة ٤٣ - ١٩٩٠
- ٢- بلغ متوسط النمو السنوى للمركز ككل ٨٣,٧ فدان للفترة ١٩٤٣ - ١٩٩٠ بدون القرى الأربعة الشمالية.
- ٣- بلغ متوسط النمو السنوى للمركز ككل ١٣٥,٨ فدان للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢. " "

٤- بلغ متوسط النمو السنوي للمركز ككل ٩٣,٩ فدان للفترة ١٩٤٣ - ٢٠٠٢. "

الإدارية في الشرق عن نظيرتها في الغرب. فقد بلغ معدل النمو السكاني السنوي ٢,٥١% في شرق المنطقة في الفترة ١٩٤٧ / ١٩٩٠ في مقابل ٢,٠٥% سنوياً في غرب المنطقة، وللمركز ككل ٢,١٩% سنوياً خلال ذات الفترة. وارتفع نصيب الشرق من السكان في تلك الفترة من حوالي ربع سكان المنطقة عام ١٩٤٣ إلى حوالي الثلث عام ١٩٩٠، كنتيجة لتباين معدل النمو السكاني بين جانبي المنطقة.

وفي ذات الوقت فإن ارتفاع حجم النمو العمراني في شرق المجرى عن غربه يعكس التباين الواضح في توزيع محاور العمران ومواقعه بين شطري منطقة الدراسة. فقد توزعت مراكز العمران في المنطقة على ثلاثة محاور أساسية، محور حافتي السهل الفيضي ويوجد على كلا جانبي منطقة الدراسة، ومحور ساحل النهر والمحور الأخير ممتد داخل الأراضي الزراعية وكلاهما يتركز بصفة أساسية في الجانب الغربي. وبلغ نصيب عمران الحافة الشرقية ٨٢% من جملة المراكز العمرانية بالشرق، بينما بلغ عمران الحافة الغربية حوالي ٢٤% من جملة المراكز العمرانية في الغرب. ولعل خير ما يعبر عن ذلك هو المتوسط السنوي للنمو بين جانبي منطقة الدراسة، حيث وصل في الشرق إلى ٦,٨ فدان سنوياً في مقابل ٥,٤ فدان سنوياً للوحدة الإدارية.

وفي الفترة الثانية (١٩٩٠ - ٢٠٠٢) زادت سرعة النمو العمراني في منطقة الدراسة، حيث وصل خلالها إلى ١٦٢٩,٣ فدان بمتوسط نمو سنوي بلغ حوالي ١٣٦ فدانا للمنطقة ككل وبمتوسط نمو سنوي بلغ ١١,٢ فدان للوحدة الإدارية أي ما يقرب من ضعف ما تحقق في الفترة السابقة وذلك بدون القرى الأربع التي لم تتوفر عنها بيانات العمران عام ٢٠٠٢. وقد بلغ نصيب القرى الأربع ١٣,٤% من الزيادة العمرانية خلال الفترة ١٩٤٣ / ١٩٩٠، وإذا افترضنا استمرار وزنهما - نصيبهما من الزيادة العمرانية - في الفترة التالية فإن حجم الزيادة المتوقع لعمران القرى الأربع قد يصل إلى ٢١٨,٣ فدان بين عامي ١٩٩٠، ٢٠٠٢. ويرتفع بذلك حجم الزيادة الكلية المتوقع للمنطقة ككل إلى نحو ١٨٤٨ فدانا بمتوسط نمو عمراني سنوي حوالي ١٥٤ فدانا.

وعلى خلاف الفترة السابقة فقد ظهر التفوق هذه المرة وبشكل حاسم لعمران الشطر الغربى والذى ساهم بنحو أربعة أخماس الزيادة العمرانية، وهذا ما يعكسه المتوسط السنوى للنمو الذى بلغ فى الغرب نحو ثلاثة أمثاله فى الشرق. حدث ذلك رغم استمرار تفوق الشرق فى نموه السكانى قليلا عن الغرب والذى ظهر فى صورة ارتفاع نسبة سكان الشرق من السكان إلى ٣٣,٦% عام ٢٠٠٢ بعد أن كان ٣٢,٤% عام ١٩٩٠ (ملحق رقم ١).

يتضح لنا مما تقدم أن النمو العمرانى فى الفترة الأخيرة أسرع بشكل ملحوظ من الفترة السابقة عليها، وفى نفس الوقت ظهر التباين واضحا فى النمو العمرانى بين شطرى منطقة الدراسة خلال الفترتين. ولعلنا نتساءل بإلحاح الآن: لماذا أسرع النمو العمرانى فى المنطقة خاصة فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين؟ ولماذا تباين نمو العمران بين شطرى منطقة الدراسة بشكل لافت للنظر خلال الفترة ١٩٤٣ - ٢٠٠٢.

عند محاولة الإجابة عن السؤال الأول لعل أول ما يتبادر إلى الذهن أن سرعة النمو العمرانى هى نتيجة للنمو السكانى - وهى كذلك بالفعل - حيث من المنطق عليه أن النمو العمرانى ما هو إلا انعكاس فى خطوطه العريضة للنمو السكانى، ولكن مع الأخذ فى الاعتبار أنهما - أى النمو العمرانى والسكانى - لا يتعاصران بمعنى أن النمو السكانى غالبا ما يسبق النمو العمرانى زمنيا. ويتضح هذا من النمو السكانى لمنطقة الدراسة؛ حيث زاد عدد سكانها بمعدل سنوى بلغ ١,٨٧%، ٢,١١%، ٣,٠٤%، ١,٦٣% للفترات التعدادية بين تعدادى ١٩٤٧، ١٩٩٦ - باستثناء تعداد ١٩٦٦ - على الترتيب.

ويتضح من الأرقام السابقة أن أعلى معدل نمو سكانى كان خلال الفترة ٦٠ - ١٩٨٦. وواضح أيضا انخفاض معدل النمو السكانى السنوى بشدة فى الفترة ١٩٨٦/١٩٩٦؛ حيث بلغ نصف ما كان عليه الحال فى الفترة السابقة عليها. إذا نستطيع القول بأن سرعة النمو العمرانى فى فترة التسعينيات وما بعدها هو - جزئيا - نتيجة لتراكم السكان فيما قبل تلك الفترة، ثم حدث تمدد عمرانى بعد ذلك نتيجة لزيادة الطلب على المسكن. وقد شهدت مصر أيضا على المستوى القومى ارتفاع معدلات النمو السكانى خلال القرن الماضى خاصة فى الفترة ١٩٦٠/

١٩٨٦. وبعدها انخفضت معدلات النمو السكانى بشكل واضح إلى حوالى ٢,١% (١٩٩٦/١٩٨٦) بعد أن وصلت إلى قمة النمو السكانى فى مصر خلال القرن العشرين فى الفترة ١٩٧٦/١٩٨٦.

ومن ناحية أخرى فقد حدثت تغييرات كبيرة فى نسيج الخريطة السكانية، إلى جانب غيرها من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى مصر عموماً سواء فى الحضر أو الريف والأخير بصفة خاصة منذ منتصف سبعينيات القرن الماضى.

وقد سبق للباحث مناقشة هذه المتغيرات فى بحث سابق عن النمو العمرانى فى قرية دلتاوية وكانت على النحو التالى: النمو السكانى، حجم الأسرة، الحالة الزوجية، التعليم، التركيب الاقتصادى للسكان، الهجرة إلى الخارج، الانفتاح الاقتصادى، هجرة من المدن إلى القرى القريبة منها بحثاً عن سكن، ظاهرة تخزين الوحدات السكنية (فتحى بلال، ١٩٩٥، ص ٢١-٤٤). وظاهرة النمو العمرانى المتسارع فى العقدين الأخيرين من القرن الماضى بصفة خاصة شملت كل أرجاء الدولة من أقصاها إلى أقصاها، يستوى فى ذلك الحضر والريف. وبالتالي فإن العوامل أو المتغيرات التى دفعت النمو العمرانى بهذا الشكل فى مصر لا بد وأن تكون عوامل عامة شملت كل ربوع الدولة، مع الأخذ فى الاعتبار خصوصية كل منطقة بالطبع، وتقل تلك المتغيرات بكل منها.

ومن المتوقع أن يكون النمو العمرانى فى منطقة الدراسة فى الفترة الأخيرة أسرع منه فى أى منطقة ريفية أخرى فى مصر فى الوادى والدلتا، نظراً لطبيعة توزيع عمران المنطقة، حيث يوجد عدد كبير من مراكز العمران على حافتى السهل الفيضى بمنطقة الدراسة. ولعل خير ما يعبر عن سرعة النمو هو ارتفاع نصيب الفرد من المساحة العمرانية الذى وصل إلى حوالى ١٠٠م<sup>٢</sup>، وهو رقم من الصعب تصور وجوده خارج منطقة الدراسة فى أى منطقة بالوادى والدلتا.

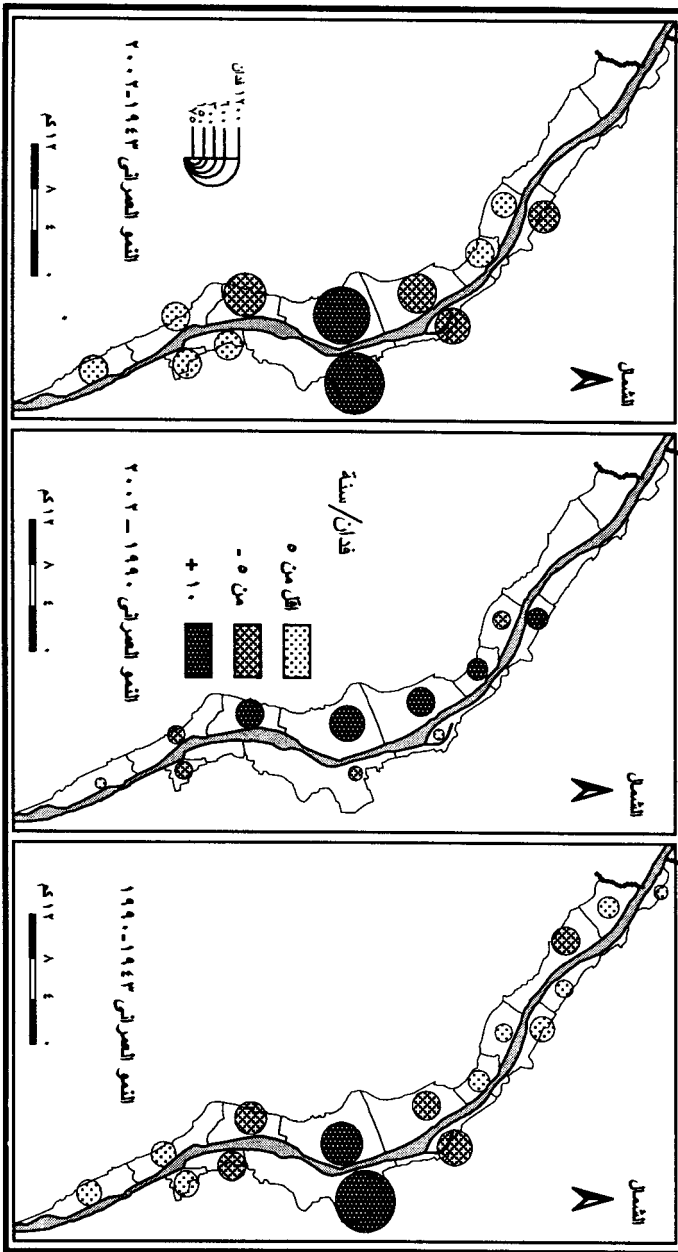
أما الإجابة عن السؤال الثانى والمتعلق بتباين النمو العمرانى بين شطرى منطقة الدراسة بشكل لافت للنظر برغم أن النمو السكانى فى شرق المنطقة ما زال أعلى قليلاً من غرب المنطقة، وكذلك فإن محاور التوزيع الجغرافى لمراكز العمران بين الجانبين ما زالت على حالها، ومن ثم فإن الإجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى وقفة أكثر تفصيلاً وذلك من خلال تناول النمو العمرانى على مستوى الوحدات الإدارية كما جاءت فى الجدول (١) ويعكسها الشكل (٢) ومنهما يتبين الآتى:

أ - جاءت الرديسية بحرى على قمة الوحدات الإدارية الشكل (٢) بمنطقة الدراسة من حيث حجم الزيادة فى مساحة العمران فى الفترة ١٩٤٣/ ١٩٩٠، حيث بلغ نصيبها وحدها أقل قليلا من ربع الزيادة فى مساحة عمران المنطقة ككل (٢٤,٢%) وحوالى نصف الزيادة فى مساحة الشطر الشرقى. وجاءت الكلح شرق فى المرتبة الثانية (٨%)، وفى المؤخرة جاءت قرىتان فى أقصى شمال الجانب الشرقى بنسبة ضئيلة (٣,٧٥% لكليهما).

أما على الجانب الغربى فقد جاءت أكبر زيادة فى مساحة العمران من نصيب مدينة إدفو بأكثر قليلا من الثمن (١٣,٦٥%) وتليها إدفو قبلى (٧,٣%)، ثم جاءت باقى الوحدات الإدارية بنسب أقل، يأتى فى مؤخرتها البصلية قبلى والوسطى (٢,٥%). معنى ذلك أن أقل قليلا من ثلثى الزيادة فى مساحة العمران (٦٤,٣%) فى الفترة ١٩٩٠/١٩٤٣ قد حدثت ضمن إطار ست وحدات إدارية ثلاث على كل جانب: الرديسية بحرى وشمالها الكلح شرق وجنوبها الرديسية قبلى فى الشرق، ومدينة إدفو وشمالها الكلح غرب وجنوبها إدفو قبلى فى الغرب.

وتباينت معدلات النمو العمرانى بشدة فى الفترة ٢٠٠٢/١٩٩٠ على الجانب الشرقى من منطقة الدراسة بين الوحدات الإدارية كما تعكسها أرقام متوسط النمو العمرانى السنوى. فبعضها لم يسجل زيادة عمرانية على الإطلاق خلال الفترة ٢٠٠٢/١٩٩٠ كمدينة الرديسية قبلى، وبعضها الآخر انخفض معدل نموها بشدة (الرديسية بحرى والكلح شرق)، وبعضها زادت به سرعة النمو العمرانى (الحجز قبلى والطوناب). على العكس من ذلك زادت سرعة النمو العمرانى فى كل الوحدات الإدارية غرب النيل - عدا الرمادى قبلى - وبشكل لافت للنظر، خاصة ثلاثية: مدينة إدفو والكلح غرب وإدفو قبلى. وشكل ثلاثتهم حوالى ٥٦,٢% من جملة الزيادة العمرانية فى منطقة الدراسة كلها فى تلك الفترة.

نستطيع القول إذا إن التغير الأساسى فى النمو العمرانى فى الفترة ١٩٩٠/ ٢٠٠٢ حدث داخل نفس الوحدات الإدارية الست المتقابلة: ثلاث شرق النيل انخفض معدل النمو العمرانى بها (الكلح شرق والرديسية بحرى وقبلى)، وثلاث غرب النيل ارتفع النمو العمرانى بها بشدة (الكلح غرب ومدينة إدفو وإدفو قبلى). والوحدات الست تقع فى منتصف المركز تقريبا فى أوسع أجزاء السهل الفيضى فى نطاق المركز على كلا الجانبين.



شكل (٢) حجم ومعدلات النمو العمراني في مركز إدفو بين عامي

١٩٤٣ - ٢٠٠٢

ويتبين من الجدول أيضاً ظاهرة لافتة للنظر، فإلى الجنوب والشمال من الوحدات الإدارية الست السابق الإشارة إليها - ثلاث على كل جانب - تتباين معدلات النمو العمرانى، ففي الشرق - كما أسلفنا - ترتفع معدلات النمو العمرانى فى الحجز قبلى والطوناب. وفى الغرب يحدث العكس، حيث تنخفض معدلات النمو العمرانى فى الصعايدة والبصلية الوسطى وقبلى شمالاً والرمادى بحرى وقبلى جنوباً وذلك قياساً على القرى الثلاث الواقعة فى منتصفها.

ب- عند حساب معدلات النمو السكانى للوحدات الإدارية الست التى سبق أن أشرنا إلى أن التغير الأساسى فى النمو العمرانى يكمن داخلها - كما نقول أرقام الجدول - تبين أن معدلات النمو السكانى للوحدات التى تقع شرق المجرى كانت أعلى وبشكل لافت عن الوحدات التى تقع غرب المجرى وذلك خلال الفترة ١٩٧٦/١٩٩٦، حيث بلغ المعدل ٢,٩٤%، ٢,٩١%، ٢,٧٩% للكبح شرق والرديسية بحرى وقبلى على الترتيب. بينما بلغ المعدل ١,٨%، ٢,١٣%، ٢,٤٥% للكبح غرب ومدينة إدفو وإدفو قبلى على الترتيب. كما أننا لا نتوقع تبايناً حقيقياً بين الوحدات الست فيما يتعلق بباقى عناصر الخريطة السكانية.

نخلص إذاً إلى أن الخريطة السكانية لا تقسم ما حدث، وبالنظر إلى محاور عمران الوحدات الإدارية الست (شكل ٣، ٤)، يتبين أن عمران الوحدات الشرقية الثلاث يتركز على الحافة فى المقام الأول، بينما عمران الوحدات الثلاث الغربية عمران فيضى فى الأساس. [معنى ما تقدم أن محاور توزيع مراكز العمران لا تقسم هى الأخرى تتباين معدلات النمو العمرانى فى الفترة الأخيرة ١٩٩٠/٢٠٠٢، بل العكس فإنها بالنمو السكانى وبفسحة البناء على الحافة فى صالح الشرق أكثر من الغرب.

وقد تبين للباحث بفحص الخرائط التى اعتمد عليها البحث الحالى عامى ١٩٤٣، ١٩٩٠ ومن خلال المشاهدة الميدانية أن تفسير التغير العمرانى ربما يعود إلى الآتى:

- إن النمو العمرانى للوحدات الإدارية التى تقع شرق المجرى خلال الفترة ١٩٩٠/٤٣ كان مفرطاً فيما يبدو فى امتداده الأفقى. وساعد على ذلك أولاً: أن الغالبية العظمى من مراكز العمران توجد على الحافة وبالتالي لا توجد محاذير فى البناء عليها - أرض فضاء. ثانياً: وهذا هو الأهم أن النمو العمرانى على

الحافة الشرقية للسهل الفيضى فى كل قطاع منطقة الدراسة - وليس الوحدات الثلاث فقط - كان فيما يبدو أكثر من متطلبات الحصول على سكن، ولكنه كان متناشراً بغية "وضع اليد" على أكبر مساحة من الأرض الصالحة للبناء، بمعنى آخر لم يكن النمو العمرانى خلال تلك الفترة "مساخياً" يغطى كامل الأرض حول نويات العمران التى كانت موجودة عام ١٩٤٣. وبالتالي تركت مناطق متسعة من الأرض الفضاء تخللت المساكن فى كل مركز عمرانى، ولم يظهر ذلك على الخرائط (١٩٩٠)، حيث ظهرت كتل العمران لكل مراكز الاستقرار شاملة الحدود الخارجية لكل مركز عمرانى.

ومن ثم فإن البناء فيما تلى عام ١٩٩٠ كان على الأرض الفضاء التى تركت فى وقت سابق. لأنه ليس من المتصور فى ضوء النمو السكانى الذى أشرنا إليه للوحدات الإدارية الثلاث وبشكل لافت ألا يحدث نمو عمرانى على الإطلاق كما حدث فى الرديسية قبلى مثلاً، أو أن يبلغ النمو العمرانى ٦٠ فداناً فقط لقرية بحجم الرديسية بحرى خلال ١٢ عاماً.

ومما ساعد على هذا النمو العمرانى المفرط فيما قبل عام ١٩٩٠ أن مراكز العمران - كما أسلفنا - توجد فى امتداد خطى على طول الحافة وفى ذات الوقت موازية للطرق الرئيسية التى تربط المركز بكامله شمالاً وجنوباً، ومن ثم ييسر عملية حركة السكان بسهولة بين مراكز العمران الخطية المتناثرة على طول الحافة، خاصة الطريق الأسفلتى السريع الذى يربط المحافظة بالوادي شمالاً والمركز بباقي مناطق المحافظة جنوباً. ومما يؤكد ذلك أن نظرة واحدة على خريطتى النمو العمرانى (٣، ٤) توضح أن المسافات الحالية الخالية من العمران فى الوحدات الثلاث أصبحت أقل كثيراً من المسافات التى شغلها العمران طولياً على امتداد الحافة.

• ظهرت مراكز عمرانية جديدة عام ١٩٩٠ لم تكن موجودة عام ١٩٤٣ مثل صلاح نصر والرومانية فى الكلح شرق، حيث زادت معدلات النمو العمرانى، والأخير أكبر نجوعها حالياً من حيث المساحة، كما ظهر أيضاً نجع الشيخ مصطفى فى الرديسية بحرى عام ١٩٩٠، ويعد من أكبر مراكزها العمرانية حالياً. وهذه المراكز العمرانية الجديدة ظهرت أيضاً على الحافة وعلى محور طرق المواصلات، ومن ثم فإن النمو العمرانى بها - فى طبيعته - لا يختلف فى امتداده الأفقى عن باقى مراكز الاستقرار فى شرق النيل.



• وأخيراً فإن الوحدات الإدارية الثلاث الشرقية تواجه شرقاً أكبر وأقدم مناطق استصلاح الأراضي في نطاق منطقة الدراسة (وادي عبادي ووادي الرديسية)، حيث بدأت عمليات الاستصلاح خلال الفترة ١٩٦٥/١٩٦٧. ومن ثم فمن المحتمل أن مراكز الاستقرار بالوحدات الثلاث - سواء القديم منها أو الحديث - هي التي استقبلت العاملين في مجال الاستصلاح في البداية، وبالتالي ساهم ذلك بقدر ما في النمو العمراني قبل عام ١٩٩٠.

• أما الوحدات الإدارية الثلاث التي تقع غرب المجري، فإن عمرانها في المقام الأول - كما أسلفنا - عمران فيضي، ومن ثم فإن ضابط الأرض الزراعية حد من العمران الأفقي من ناحية وأدى إلى ارتفاع المسقط الرأسى من ناحية ثانية.

وسوف يتضح ذلك عند مناقشة الأبعاد المكانية للنمو العمراني لاحقاً. ويترتب على التباين الواضح في توزيع مراكز العمران بين الشرق والغرب وطبيعة كل منها - فيما نظن - انخفاض معدلات النمو العمراني في الأخيرة - الغرب - قياساً على الأولى. يضاف إلى ذلك أن عمران الحافة الغربية للسهل الفيضي في نطاق الوحدات الغربية الثلاث يوجد على حافة منعزلة عن وسائل المواصلات الحديثة خاصة فيما قبل التسعينيات من القرن الماضي.

وينسحب ذلك أيضاً على الوحدات الإدارية إلى الجنوب من الوحدات الست على كلا جانبي منطقة الدراسة في أطرافها الجنوبية، حيث كاد عمران قرىتي الرديسية قبلي والطوناب أن يصبح كتلة عمرانية واحدة ممتدة طولياً لمسافة تقترب من سبعة كيلومترات. بينما مازال عمران قرىتي الرمادي بحري وقبلي على الحافة متواضعا من حيث الحجم من ناحية ومتباعداً من ناحية أخرى. ومن ثم فإن النمو العمراني على الحافة الغربية كان لا يختلف في طبيعته عن العمران الفيضي: نمو عمرانى مساحى يشغل كامل الأرض حول نويات العمران القديمة، وذلك لصعوبة الحركة فيما لو تثار العمران تاركاً فراغات بين أجزائه المختلفة.

ومنذ أوائل التسعينيات - حيث ما زال النمو السكاني ضاغطاً مع تحسن المواصلات إلى نجوع الحافة الغربية للسهل الفيضي - تم رصف العديد من الطرق الترابية التي كانت فيما مضى جسور أحواض الرى الحوضى، زادت سرعة النمو العمراني على الحافة، وزادت أحجام العمران، رغم قلة عددها مقارنة بالحافة الشرقية على نفس القطاع، لدرجة أن أصبح حجم عمران أحد نجوع الحافة أكبر من قرى بأكملها في نطاق المركز (نجع الغنيمية حوالى ٣٤٢ فداناً عام ٢٠٠٢) إدفو قبلي.

وفي داخل السهل الفيضي امتد العمران على محور ترعة الرمادي الملغاة شاغلا كل الفراغ سواء مكان الترعة نفسها، أو على جسرها الشرقي، حيث كان العمران متناثراً عام ١٩٤٣، وأصبح أكثر اتصالاً عام ١٩٩٠، ثم اختفى الفراغ تماماً بين المراكز العمرانية عام ٢٠٠٢ خاصة في نطاق زمام مدينة إدفو. ولا يعنى ذلك بالطبع أن النمو العمراني في تلك المناطق فيما يلي عام ١٩٩٠ وحتى قبله، كان بعيداً كلية عن الأرض الزراعية، ولكن وفرة الأراضي الفضاء سواء على الحافة أو داخل السهل الفيضي أسرعت بالنمو العمراني بعد عام ١٩٩٠.

• ويتضح أخيراً من النظرة الكلية للنمو العمراني في المنطقة منذ عام ١٩٤٣ حتى أعتاب قرن جديد أن الزيادة في عمران المنطقة قد زاد على ٥٥٠٠ فدان (خلال ٥٩ سنة)، بمتوسط نمو سنوي بلغ ٩٣,٩ فدان وذلك باستبعاد القرى الأربعة التي لم تتوفر بيانات عمراتها بعد عام ١٩٩٠ في المركز. وبلغ متوسط النمو السنوي خلال تلك الفترة ٧,٨ فدان للوحدة الإدارية الواحدة. وإذا صح تقديرنا للزيادة في عمران القرى الأربعة الشمالية في الفترة ١٩٩٠/٢٠٠٢ (قدرت بنحو ٢١٨,٣ فدان) فإن الزيادة العمرانية المتوقعة لكل منطقة الدراسة خلال الفترة ككل تصل لنحو ٦٣٩٣ فدان بمتوسط نمو سنوي ١٠٨,٤ فدان.

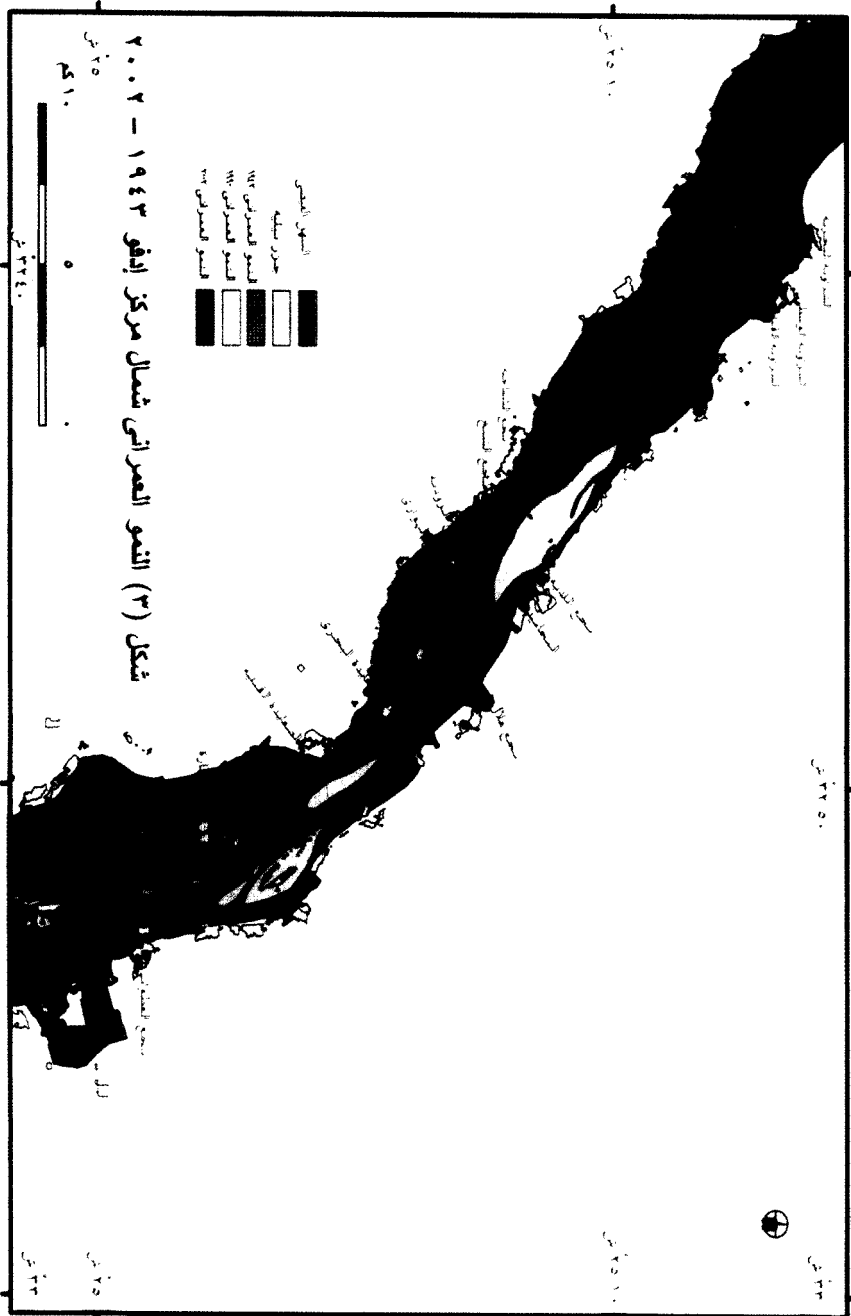
• أما على مستوى الوحدات الإدارية فمن الواضح أن أكبر حجم نمو عمراني حدث في غرب منطقة الدراسة كما هو متوقع، مع تقارب المتوسط السنوي للنمو بين شطري المنطقة، حيث بلغ ٨,١ فدان في الشرق في مقابل ٧,٦ فدان في الغرب. ولكن المفارقة كما تبدو من أرقام الجدول (١) والشكل (٢) هي وجود نوع من التقابل بين شطري المنطقة على مستوى وحداتها الإدارية. فيبدو التقارب شديداً بين قطبي منطقة الدراسة: مدينة إدفو مقابل الرديسية بحري، فقد بدأت بحجم عمراني واحد تقريباً (١٥٠,٧ فدان و ١٥٥,١ فدان عام ١٩٤٣ لهما على الترتيب)، وانتهيتا بحجم عمراني متقارب (١١٦٣,٧ فدان لإدفو، و ١٣١٦,١ فدان للرديسية بحري عام ٢٠٠٢). وكل منهما يوجد في أكثر أجزاء السهل الفيضي اتساعاً في نطاق المركز على كلا جانبي النهر. وأخيراً فإن حجم النمو العمراني ومعدله السنوي ينحدر منهما شمالاً وجنوباً. بمعنى آخر يقل حجم الزيادة العمرانية وينخفض المتوسط السنوي للنمو شمال وجنوب كل منهما بما يعيد التأكيد على أن أكبر تغير حدث في نطاقهما.

## ثانياً- الأبعاد المكانية للنمو العمرانى

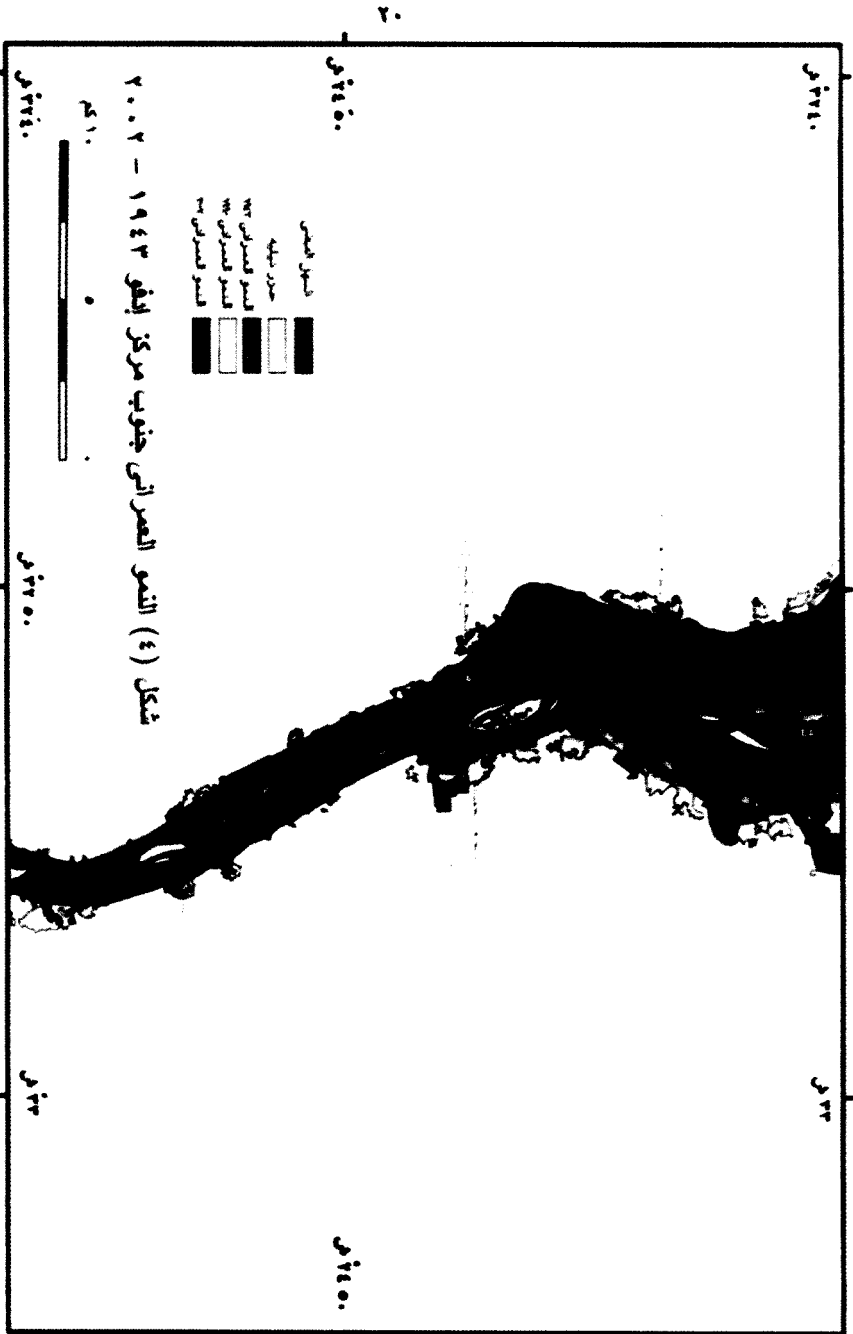
يقصد بالأبعاد المكانية للنمو العمرانى هو تحليل حركة العمران على أرض الواقع فى منطقة ما خلال فترة زمنية محددة. ودراسة الأبعاد المكانية لظاهرة النمو العمرانى بهذا المفهوم تعد فى حد ذاتها هدفاً جغرافياً أصيلاً - التباين المكانى - حيث لا يظهر التباين المكانى بصورته الحقيقية إلا إذا تم تتبعه على أرض الواقع. وتعد الخريطة هى وسيلة الجغرافى الأساسية فى هذه الدراسة، إلى جانب المشاهدة الميدانية والصور الفوتوغرافية. والخريطة فى هذه الحالة هى نموذج مصغر يجسد الظاهرة كما تبدو فعلياً على أرض الواقع داخل إطار وسيطها الجغرافى. وفى نفس الوقت فإن دراسة الظاهرة فى وسيطها الجغرافى (بيئتها) تساعد على فهم سلوكها وعلاقتها المكانية، وتكشف عن العوامل المؤثرة فيها. بهذا الفهم للبعد المكانى لظاهرة النمو العمرانى سوف تسير الدراسة فى الجزء التالى.

ويوضح الشكلان (٣، ٤) النمو العمرانى فى مركز إدفو منذ عام ١٩٤٣ وحتى عام ٢٠٠٢، ويظهر منه أن اللون الأصفر هو السائد فى جميع مراكز الاستقرار والتى تشير إلى النمو العمرانى خلال الفترة ١٩٤٣/١٩٩٠، وداخله أو على أحد جوانبه تبدو نويات مراكز العمران عام ١٩٤٣ باللون الأحمر، ثم اللون البنى، التى تشير إلى النمو العمرانى خلال الفترة ١٩٩٠ / ٢٠٠٢، والتى تظهر فى بعض مراكز الاستقرار وتختفى من بعضها الآخر بما فيها الأرباع الشمالية التى لم تتوافر عنها بيانات عام ٢٠٠٢.

وسبقت الإشارة فى أماكن متعددة من البحث الحالى إلى عدد من السمات الجغرافية التى تميز عمران منطقة الدراسة، ومن بينها ثلاثة مظاهر كالتالى:



شكل (٣) النمو العمراني شمال مركز إدفو ١٩٤٣ - ٢٠٠٢



**الأول:** إن توزيع العمران فى المنطقة يأخذ محاور طولية واضحة على رقعة منطقة الدراسة.

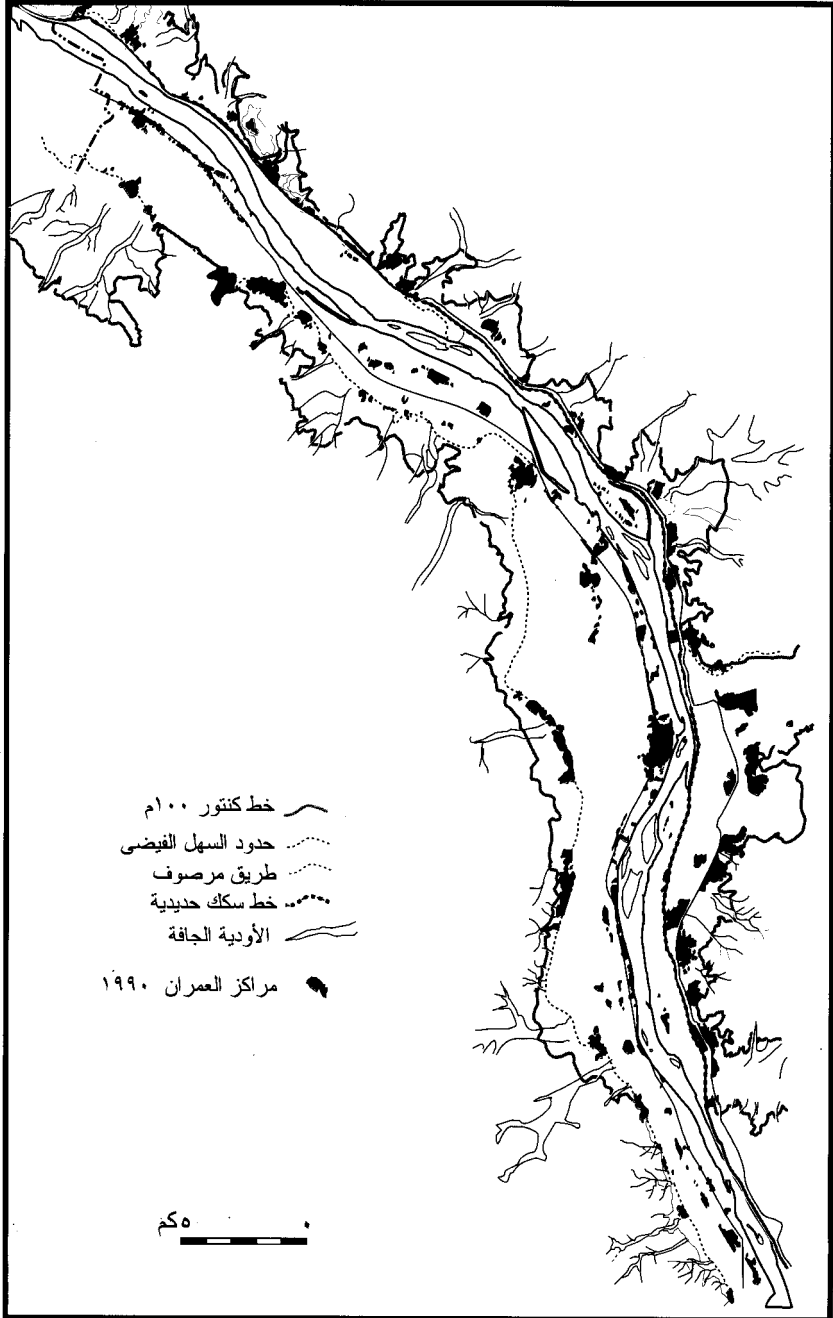
**الثانى:** التفتت الشديد لمراكز العمران سواء من منظور العدد أو الحجم (السكانى والعمرانى).

**الثالث:** إن النمو العمرانى فى المنطقة كان سريعاً.

والقراءة المتأنية للشكلين (٣، ٤) تضيف أبعاداً أخرى تؤكد السمات الثلاث السابقة من ناحية، وتكشف عن أبعاد جديدة تتعلق باتجاهات النمو العمرانى ودلالته فى منطقة الدراسة من ناحية أخرى.

• بالنسبة للسمة الأولى: تكشف الخريطة عن أن نويات مراكز العمران فى منطقة الدراسة عام ١٩٤٣ هى التى رسمت منذ البداية محاور توزيع ومواضع مراكز العمران، وأن ما استجد عليها بعد ذلك سار على نفس المحاور الأولية ولم يخرج عنها. وما استجد من عمران كان فى صورتين: مراكز عمرانية جديدة تماماً كما حدث فى الشطر الشرقى، حيث ظهرت نجوع الشيخ النجار (الحجز بحرى) وصلاح نصر والرومانية (الكاح شرق) الشيخ مصطفى (الرديسية بحرى)، وكل هذه النجوع ظهرت فى منتصف الستينيات من القرن الماضى، أى بعد انتهاء خطر الفيضان وضرورات الرى الحوضى، وظهرت على الحافة ولم تظهر على السهل الفيضى. وقد ظهر من الدراسة السابقة أن عمران الضفة الشرقية عمران حافى فى المقام الأول، وجاءت مواضع المراكز العمرانية الجديدة على نفس النسق.

ويظهر من الشكل (٥) أن مواضع جميع مراكز عمران الحافة على كلا جانبي الوادى قد انحصرت بين أقدم الحافة وبين خط كنتور ١٠٠ فى كل منطقة الدراسة. وبفحص خرائط ١: ٢٥٠٠٠ والتي تظهر فيها خطوط الكنتور داخل



شكل (٥) طبوغرافية مركز إدفو

السهل الفيضى تبين أن منسوبه عند الحافتين تراوح بين ٨٤,٥ متر فى جنوب المنطقة على كلا الجانبين، و ٨٢ متراً فى أقصى الطرف الشمالى للمنطقة.

الصورة الأخرى للعمران الجديد تتمثل فى النمو العمرانى لمراكز العمران القديمة والجديدة، وقد سار النمو العمرانى الحديث (بعد عام ١٩٤٣) على نفس المحاور الطولية التى توزعت عليها مراكز العمران، إما إلى الشمال أو إلى الجنوب من مراكز العمران القديمة (نويات العمران)، و نادراً ما كان النمو العمرانى يدور حول النواة القديمة، ويظهر ذلك - بصفة خاصة - فى العمران الفيضى سواء على النهر مباشرة أو ما امتد على طول ترعة الرمادى الملغاة. بل إن مدينة إدفو ذاتها نما عمرانها طويلاً (شمالى / جنوبى) أكثر منه عرضياً (شرقى / غربى). وأسفر ذلك عن ظاهرة لا نظير لها فى محافظات مصر عدا محافظة أسوان، فالعمران يمتد لبضعة كيلومترات طولاً فى عدة عشرات من الأمتار (لا تزيد غالباً على ٢٠٠ متر) عرضاً. وأوضح أمثلتها عمران مدينة إدفو الذى يمتد من الشمال إلى الجنوب من حدود زمامها مع الكلح غرب شمالاً حتى حدود زمامها مع إدفو قبلى جنوباً (حوالى عشرة كيلو مترات) حتى لتبدو كتلة المدينة الأم وكأنها أكبر ميادين شارع عمرانى بهذا الطول. ثم ينحنى الشارع العمرانى عند دخوله من ناحية الجنوب إلى زمام إدفو قبلى ليساحل النهر لمسافة حوالى ستة كيلو مترات متصلة حتى نهاية زمام إدفو قبلى جنوباً، أى أكثر من ١٦ كيلو متراً من العمران المتصل.

وفى أقصى شمال منطقة الدراسة على الجانب الغربى مثل آخر، حيث يبدأ شارع عمرانى من مدينة السباعية الحالية ويمتد جنوباً لمسافة تزيد على سبعة كيلو مترات. وأخيراً نموذج مصغر يبدأ من كتلة عمران الصعايدة قبلى ويمتد جنوباً داخل أراضى الكلح غرب لمسافة تقرب من كيلو مترين ونصف تقريباً، وهو على وشك الالتحام مع العمران القادم من نجع كوم الأمير على نفس المحور.

وإذا كانت الأمثلة السابقة تمثل نماذج لعمران متصل دون انقطاع، فإن باقى محاور النمو العمرانى فى سبيلها تقريباً إلى نفس النتيجة خاصة فى شرق المجرى، حيث سبق أن أشرنا إلى أن المسافات - ولا نقول المساحات - الخالية من العمران على امتداد الحافة الشرقية أصبحت أقل كثيراً من المسافات التى شغلها العمران.



• أما السمة الثانية: التي تميز عمران منطقة الدراسة فتتمثل - كما سبق القول - في ظاهرة التفتت سواء من حيث العدد أو الحجم. من قراءة الخريطة في شكلها الحالي بصرف النظر عن مدلولات الألوان أو الظلال المعبرة عن سنوات بعينها نقول بأن ظاهرة التفتت العددي لمراكز العمران في منطقة الدراسة أصبحت إلى حد ما تاريخياً في مظهرها العام قياساً على ما كانت عليه سابقاً؛ حيث نتج عن النمو العمراني الحديث بعد عام ١٩٤٣ التحام العشرات من النجوع والعزب التي كانت - عام ١٩٤٣ - تبدو منفصلة على الخريطة عن بعضها البعض بمسافات واضحة على محاور التوزيع السابق الإشارة إليها. والأمثلة على ذلك عديدة، نأخذ مثلاً مدينة إدفو والتي كانت عام ١٩٤٣ عبارة عن إدفو بحري و ٢٨ نجعا تبدو على الخريطة الآن في ثلاثة تجمعات عمرانية، وينطبق نفس الكلام على إدفو قبلي، وفي أقصى الشمال البصلية بحري والسباعية، كما تظهر في الرديسية قبلي وبحري. بل وصل الأمر إلى التحام النجوع الستة بقرية الطوناب في أقصى الطرف الجنوبي للشطر الشرقي في كتلة عمرانية واحدة.

أما عن أحجام مراكز العمران والتي قيست بحجم السكان وحجم العمران، والتي اتضح من دراستها في البحث السابق أن أحجام عمران المنطقة مفتتة كميًا، فإن هذا التفتت أيضاً على أرض الواقع أصبح تاريخياً في مظهره العام إذا نظرنا إلى الحجم من منظور أن التفتت (أو التبعثر) إنما ينصرف إلى وجود مساحات خالية من العمران تفصل بين المراكز العمرانية، وأن التجمع (الاندماج) ينصرف إلى عدم وجود هذه المساحات الخالية. وهذا ما حدث بالضبط في أجزاء كثيرة من منطقة الدراسة، ويمكن التعرف عليها من الأمثلة السابقة أو غيرها مما يعرضه الشكلان (٣، ٤).

ولكن من منظور الشكل الذي تبدو عليه مراكز العمران - بعد التحامها - على أرض الواقع الآن (مستطيل / دائري / نجمي ... إلخ) مما درجت دراسات العمران على تناوله، فإن مفهوم التفتت هنا لم يتغير كثيراً في منطقة الدراسة، حيث تظهر الخريطة أن مراكز العمران تبدو مفرطة جداً في طولها، ولكنه - على أية حال - تفتت حميد، وسوف نعود إلى هذه القضية لاحقاً.

• أما السمة الثالثة والأخيرة: والمتعلقة بسرعة النمو العمراني في منطقة الدراسة، فتكفي نظرة واحدة على ألوان الشكلين (٣، ٤) والتي تشير إلى سيادة اللونين (الأصفر والبنّي) وضآلة اللون (الأحمر) الذي يشير إلى حجم مراكز

العمران عام ١٩٤٣. وهى نظرة تغنى عن التعليق.

من العرض السابق نستطيع القول بأن البعد المكاني لظاهرة النمو العمرانى فى منطقة الدراسة قد أضاف أبعاداً جديدة - مكانية - أكدت السمات التى تميز عمران المنطقة.

وأما ما يمكن أن تكشف عنه دراسة الأبعاد المكانية للنمو العمرانى ولم تظهر فى التحليل السابق بشكل تفصيلي، فهى المتعلقة باتجاهات النمو العمرانى، بمعنى آخر أكثر تحديداً: أين حدث النمو العمرانى ؟ الإجابة تأتينا من الشكلين ( ٣ ، ٤ ) ومحاولة التعرف على اتجاهات النمو العمرانى، وكذلك المشاهدات الميدانية للباحث أثناء زيارته للمنطقة فى أبريل عام ٢٠٠٣. ويمكن إيجاز ذلك فى الآتى:

أ- إن الاتجاه الأوحى للنمو العمرانى فى جميع مراكز العمران التى توجد على حافتى السهل الفيضى إنما ولى وجهه شطر الصحراء متسلفاً الحافة. أو امتدا على طولها يستوى فى ذلك مراكز العمران القديمة أو الجديدة. وإن ما يبدو منها الآن - على الخريطة أو بالمشاهدة الحقلية - متداخلاً مع الأرض الزراعية أو حتى داخل حدودها إنما هو نتيجة لزحف الزراعة إلى أماكن لم تكن مزروعة من قبل وليس العكس.

ويتضح ذلك جلياً عند مقارنة الشكلين ( ٣ ، ٤ ) مع الشكل ( ٥ ) وفى ضوء ما سبق توضيحه من أن جميع مواضع مراكز العمران على الحافتين توجد بعيدة عن السهل الفيضى. فإذا كانت المواضع الأولى لجميع مراكز الاستقرار على الحافتين قد ظهرت عند أقدامهما فى مناطق مرتفعة أعلى من كنتور ٨٤,٥ م فى جنوب المركز و ٨٢ م شماله، فإن خط كنتور ١٠٠ على كلا الجانبين كان الحد الأقصى الذى وصل إليه العمران بعد ذلك. نستطيع القول إذاً إن أقدام الحافتين كانتا ضابط المواضع الأولية وبصرامة؛ حيث لم يتعد حدودهما مركزاً عمرانياً واحداً على امتداد طول المركز على الحافتين. وفى المقابل فإن خط كنتور ١٠٠ كان بوصلة توجيه النمو العمرانى فيما تلى عام ١٩٤٣ طبقاً لمسافة اقترابه أو بعده عن السهل الفيضى. فى المواضع التى يتجه فيها خط كنتور ١٠٠ - شرقاً أو غرباً - بعيداً عن السهل الفيضى يتجه العمران بصفة أساسية فى اتجاه الصحراء فى نفس اتجاه خط الكنتور. وفى المواضع التى يقترب فيها هذا الخط من السهل الفيضى يكون

الاتجاه الأساسى للنمو العمرانى طوليا موازيا للحافة.

وعند النظر إلى الشكل (٥) يتبين لنا أن خط كنتور ١٠٠ يقترب كثيرا من السهل الفيضى فى المناطق التى تخلو من مخارج الأودية الجافة على كلا الجانبين، بينما يبتعد كثيرا إلى داخل الصحراء -الشرقية والغربية - فى المناطق التى توجد فيها الأودية حسب حجم واتساع مخارجها. وقد تبين من الدراسة السابقة عن التوزيع الجغرافى لمراكز العمران وأحجامها (فتحي بلال، ٢٠٠٤، ص ١٥: ٢٠) أن جميع مراكز العمران على الحافة الشرقية ظهرت مواضعها بعيدا عن المخارج الأساسية للأودية الجافة تحاشيا لخطر تعرضها للسيول، بينما توجد الكثير من مراكز العمران على الحافة الغربية على مخارج تلك الأودية.

فى ضوء ما تقدم نستطيع أن نلاحظ أن المواضع التى يقترب فيها خط الكنتور ١٠٠ من السهل الفيضى يتجه العمران فيها طوليا على امتداد الحافة، ولعل أوضح أمثلة ذلك كل مراكز العمران على الجانب الشرقى من نجع سالم جوده (الحجز بحرى) حتى المحاميد (الحجز قبلى). كما يظهر ذلك واضحا فى نجوع البحيرة والفوزة وإلى حد ما الشيخ مصطفى (الرديسية بحرى) وكل المراكز العمرانية فى الرديسية قبلى والطوناب. أما على الجانب الغربى فيظهر أثر خط كنتور ١٠٠ فى المناطق التى يقترب فيها خط الكنتور من السهل الفيضى كما فى نجوع الشماخية والمعمارية والشيخ فى البصلية بحرى، ويظهر بشكل صارم فى نجع الغنيمية (أكبر نجوع الحافة الغربية) كما يظهر أثر ذلك بشكل واضح فى كل نجوع الحافة الغربية فى الجزء الجنوبى من نجع الواقاداب بالرمادى بحرى حتى نجع الغوالية فى أقصى الطرف الجنوبى للسهل الفيضى بالرمادى قبلى.

أما المناطق التى يبتعد فيها خط كنتور ١٠٠ بعيدا عن السهل الفيضى عند مخارج الأودية فإن العمران يتجه صوب الصحراء فى مخارج الأودية ذاتها أكثر منه طوليا كما يظهر ذلك على الجانب الغربى فى نجوع آدم أغا والحامى وأبو عامر وإلى حد ما الحاج زيدان. ولعل نجعى الصعايدة قبلى وكلح الجبل (كتلة عمرانية واحدة) أبرز مظاهر النمو العمرانى صوب الصحراء فى مخرج واحد من أكبر أودية الحافة الغربية فى منطقة الدراسة (وادى الكلح).

كما يمتد العمران على جوانب الأودية الجافة ولكن بعيدا عن المجرى الرئيسى للأودية - مجرى السيل - فى مراكز العمران التى توجد على جوانب الأودية، وهذه حالة النمو العمرانى على الحافة الشرقية. كما يلاحظ ذلك فى نجوع البحيرة والشيخ مصطفى والشرونة الوسطى والقبيلية وهلال والمفالسة وصلاح نصر والرومانية.

ولعل الاستثناء الوحيد للنمو العمرانى على الحافتين الذى اتجه فيه معظم النمو لأحد مراكز العمران عكس الاتجاه الأوحى للنمو العمرانى على الحافة كان من نصيب نجع العطوانى فى شمال الرديسية بحرى عند الطرف الشمالى لمخرج أكبر أودية الشرق (وادي عبادى)، حيث ظهرت النواة الأصلية لهذا النجع عند منسوب ٨٦ م واتجه عمراناه شرقا حتى منسوب ١٠٠ م، ولكنه ارتد غربا صاعدا منطقة مرتفعة قليلا عن كنتور ٨٨ حتى وصل إلى كنتور ٨٤ ووقف عنده العمران تماما.

وإذا كان هذا الوضع يعد استثناء لاتجاه النمو فإنه فى الحقيقة لم يخرج عن القاعدة الصارمة للنمو العمرانى على حافتي السهل الفيضى، حيث كان على أرض مرتفعة بعيدا عن الأرض الزراعية. وإلى الغرب منه ظهر عمران محطة رفع العطوانى الكهربائية فى المسافة ما بين طريقي المواصلات (السكة الحديد والطريق السريع) ونهر النيل وهذا وضع لافر منه.

وتبقى ملاحظة على النمو العمرانى على حافة السهل الفيضى فى الجانب الغربى، حيث امتد العمران طوليا بعد عام ١٩٤٣ فى عدد من مراكز العمران رغم وجود فسحة من الأرض مازالت موجودة تفصل بين عمرانها وخط كنتور ١٠٠. ويظهر ذلك فى نجوع الشماخية والمعمرية والشيخ والشرفا فى البصلية بحرى، وفى نجوع مدينة إدفو على الحافة (البلايص وحاجز أبو خليفة والمتاميع). ولعل القرب الشديد لهذه المجموعة من النجوع من بعضها، فضلا عن امتداد طريق مرصوف يصل بينها، هو الذى أدى إلى اتجاه النمو العمرانى فيها طوليا - كل فى اتجاه الآخر - حتى كادت أن تلتحم.

ولم يشاهد الباحث أى عمران على الحافة فى مستوى الأرض الزراعية، فى شرق المنطقة على طول امتدادها على الطريق السريع من الشرونة شمالا وحتى الطوناب جنوبا. وكذلك العديد من نجوع الحافة الغربية فى نطاق: مدينة إدفو

ونجوع الصعايدة والبصلية بحرى (القنان حالياً) والسباعية وكلها بلا استثناء تقع على الحافة أعلى من منسوب الأرض الزراعية. وليس الارتفاع فحسب هو الدليل، ولكن نوع الأرض والتربة التى يشغلها العمران مقارنة بالأرض الطينية الفيضية التى تشغلها الزراعة كان عاملاً آخر مؤثراً على مواقع النجوع على الحاجر. واتجاه النمو هنا هو - طولياً - على امتداد الحافة وعرضياً فى اتجاه الرمل. وأحياناً كان النمو العمرانى على الحافتين عبارة عن أسوار ضربت حول مساحة من الأرض الفضاء يوجد داخلها أحياناً منزل صغير متواضع.

والطابع العام للمسقط الرأسى هو الدور الواحد، ومادة البناء الأساسية هى الأحجار حتى لتبدو المساكن من بعيد وكأنها كتل من الأحجار المتراسة تغطى سفح الحافة. فلا تتميز المساكن عن الحافة إلا عن قرب، أو من بعض المساكن التى تطل على الخارج بلون ماء، أو بألوان فتحاتها. ويندر وجود المساكن التى تتكون من دورين على الأكثر. وتبنى الأخيرة فى غالبيتها من الحجر وسقف خرسانى (لوحة ١).

ب- أما نمو العمران الفيضى سواء على ساحل النهر أو داخل الأراضى الزراعية فقد اتجه إما إلى الأراضى الفضاء التى تخلفت عن ردم ترعة الرمادى أو إلى الأرض الزراعية (لوحة ٢). وقد بدأت عملية ردم ترعة الرمادى فى البداية فى الجزء الذى كان يخترق مدينة إدفو عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩؛ حيث جرى تحويلها غرباً لتمر بعيداً عن عمران المدينة.

ثم تلى ذلك - خلال عقد الستينيات - ردم الترعة على مراحل بعد أن تم تحويل مسارها تماماً إلى الغرب من موقعها السابق فيما يعرف بترعة جنابية الرمادى وترتب على ذلك ظهور أرض فضاء امتد عليها العمران - من الحصايا جنوباً حتى مدينة السباعية شمالاً - على فترات سواء من قبل الأهالى، حيث كانت مساكنهم متراسة فى صف واحد تقريباً - متجاورة أو متناثرة - على جسر الترعة الشرقى فى الغالب قبل ردمها. ومن الطبيعى أن يمتد العمران طولياً على محور الترعة بعد ردمها أمام العمران القديم، أو ما أقامته الدولة من مشروعات عمرانية فى صورة مساكن وخدمات حكومية (مدارس / وحدات صحية / إدارات محلية ... إلخ). وامتد العمران على محورها شمالاً وجنوباً حتى أصبحت - كما أسلفنا - تبدو كشراع عمرانى فريد فى شكله فى أجزاء عديدة من الجانب الغربى.

الحافة الشرقية - نجع المحاميد (الشيخ النجار) الحجز قبلى

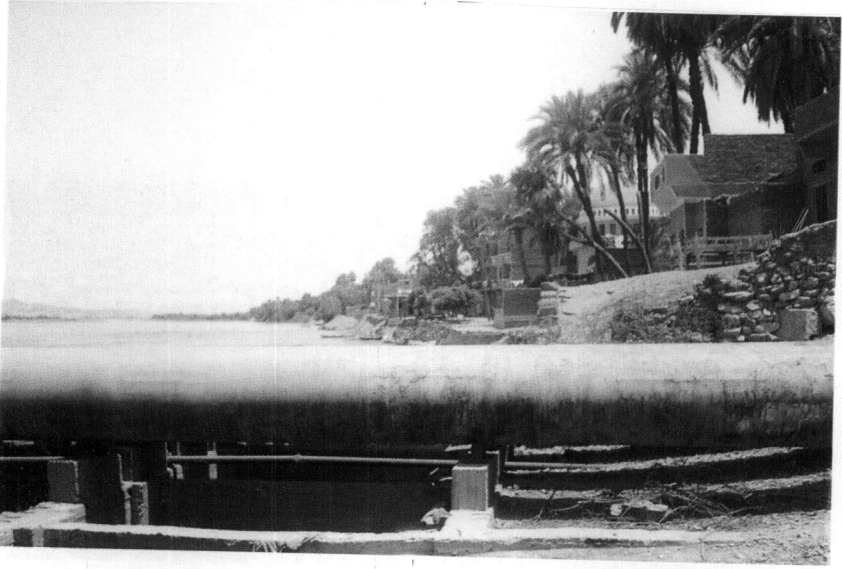


الحافة الغربية - نجع الحاجر (البصلية بحرى)



لوحة (١) نموذج من مراكز العمران على الحافة

نجع النخل - إدفو قبلى



نجع الحصايا غرب - الرمادى بحرى



لوحة (٢) نموذج العمران على السهل الفيضى وطفة النهر

أما باقى المراكز العمرانية التى توجد على السهل الفيضى سواء على النيل أو تلك البعيدة عن محور ترعة الرمادى الملغاة، فمن الطبيعى أن يتجه عمرانها مع الزمن صوب الأرض الزراعية، شأنها فى ذلك شأن كل الريف المصرى على السهل الفيضى. ولكن يلاحظ من الشكلين (٣، ٤) أن النمو العمرانى على حساب الأرض الزراعية فى منطقة الدراسة كان محدوداً للغاية. فبدائية أن وجود هذه الظاهرة فى شرق منطقة الدراسة كان محدوداً للغاية كما أسلفنا.

أما غرب المنطقة فإن معظم النمو العمرانى تم على محور ترعة الرمادى الملغاة أو على حافة السهل الفيضى جهة الغرب. وتركز النمو العمرانى على الأرض الزراعية فى منطقتين هما:

- المنطقة الأولى شمال الجانب الغربى من منطقة الدراسة، وتحديداً فى قرى الكلح غرب والصعايدة والبصلية قبلى والوسطى حيث توجد معظم مراكز عمران هذه القرى داخل الأراضى الزراعية بعيداً عن النيل من ناحية وعن مسار ترعة الرمادى القديمة من ناحية أخرى. ويضاف إلى ما سبق المساحة التى أقيم عليها عام ١٩٦٢ مصنع السكر فى قرية الكلح غرب، محصوراً بين النيل شرقاً وترعة الرمادى القديمة غرباً، وبلغت مساحة المصنع حوالى ٢٥٠ فدان<sup>(١)</sup>. وإلى الشمال الغربى من المصنع امتد العمران شمالاً على طول محور الترعة القديمة (نجع كوم الأمير) لمسافة حوالى كيلو مترين حتى كاد أن يلتحم - كما أسلفنا - مع العمران الطولى القادم من الشمال من نجعى الصعايدة قبلى / كلح الجبل. وإلى الغرب مباشرة امتد عمران أكبر مراكز العمران فى قرية الكلح غرب - نجع القارة - وسط الحقول.

- المنطقة الثانية للعمران الفيضى توجد فى قرية إدفو قبلى على طول كامل محور ساحل النهر فى نطاق القرية، أو متناثراً داخل زمامها الزراعى. كما يوجد أيضاً بشكل متناثر سواء على النيل أو داخل الأراضى الزراعية فى قرى الرمدى بحرى وقبلى.

(١) لا تشمل مساحة العمران فى قرية الكلح غرب مساحة مصنع السكر والورق.



وأهم ما يلاحظ على العمران الفيضى بصفة عامة سواء ما امتد على حساب الأرض الزراعية أو ما شغل الأرض الفضاء التى تخلفت عن ردم ترعة الرمادى هو ارتفاع المسقط الرأسى بشكل ملحوظ مقارنة بما هو موجود على الحافة. وهذا أمر طبيعى فى ضوء مدى وفرة أو ندرة الأرض المتاحة للبناء عليها، وكذلك فى ضوء ظروف الموضع فيما أتيج من أرض. فالأرض المتاحة للبناء توجد على حافتى السهل الفيضى بلا حدود، ولكنها على السهل الفيضى تحيطها القيود. وأهم تلك القيود ندرة الأرض وقيمتها بالنسبة للإنسان العادى وليست القيود القانونية، هكذا نرى الأمر. ويضاف إلى ذلك أن ظروف الموضع على الحافة، وفى ظل الظروف الاقتصادية للسكان خاصة فى المناطق النائية والبعيدة عن العين، لا تسمح بالنمو العمرانى الرأسى، وإنما الممكن فقط هو التمدد الأفقى (لوحتى ٣، ٤).

وبالإضافة إلى تباين المسقط الرأسى بين عمران الحافة وعمران السهل الفيضى، يتباين العمران بينهما أيضاً فى مادة البناء، حيث لوحظ من المشاهدة الميدانية أن مادة البناء الأساسية على السهل الفيضى هى الطوب اللبن سواء كامل المبنى، أو فوق الأساس الحجرى عادة. أما المباني الحديثة المقامة بمواد بناء تختلف عن الطين فهى قليلة، إلا من بعض مراكز العمران كمدينة السباعية على طول محور شارعها الرئيسى فقط، أو فى العمران الحديث فى مدينة إدفو ومعظمها يتركز فى المنشآت الحكومية بصفة أساسية، حيث تغيرت مادة البناء إلى الطوب الأحمر وأحياناً الأسمنتى مع السقف الخرسانى، ونادراً ما تقام المساكن ذات الأعمدة الخرسانية، إلا فى المنشآت الحكومية. أما الأهالى فمع استعمالهم لمواد البناء الحديثة فما زالت مساكنهم تعتمد على الحوائط الحاملة.

عمران فيضى - البصلية بحرى



عمران على الحافة الشرقية



لوحة (٣) نموذج للعمران الفيضى وعلى الحافة

الشراونة بحرى - الحافة الشرقية



البلايص - الحافة الغربية (مدينة إدفو)



لوحة (٤) النمو العمرانى السكنى على جانبى السهل الفيضى

من العرض السابق نستطيع القول بأن الاتجاهات الأساسية للنمو العمرانى فى منطقة الدراسة باستخدام بعض المؤشرات الرقمية سارت على النحو التالى:

### \* النمو العمرانى على حافتى السهل الفيضى:

- الفترة ١٩٤٣ - ١٩٩٠

\* الحافة الشرقية: بلغت الزيادة فى مساحة العمران ٢٢٤٩,٣ فدان فى الفترة ١٩٤٣ / ١٩٩٠ تمثل ٤٩,٥% من جملة الزيادة على مستوى منطقة الدراسة.

\* الحافة الغربية: بلغت مساحة المراكز العمرانية التى أمكن تمييز مساحتها منفردة عن باقى المراكز العمرانية على الحافة ١٠٨٩ فداناً<sup>(١)</sup> عام ١٩٩٠، وتمثل فى نفس العام ٣٦,٥% من جملة الزيادة فى عمران غرب المجرى (٣٠١٢,٢ فدان). وإذا افترضنا أن نصيبها من النمو العمرانى للفترة ١٩٤٣/١٩٩٠ يتناسب مع نصيبها من المساحة العمرانية فى الغرب عام ١٩٩٠، فإن نصيبها من النمو يصل إلى نحو ٨٣٨ فداناً، أى حوالى ١٨,٣% من جملة الزيادة فى عمران منطقة الدراسة ككل خلال الفترة ١٩٤٣/١٩٩٠ (٤٥٤٥,٨ فدان).

والخلاصة أن حوالى ٦٨% من النمو العمرانى السكنى فى كل منطقة الدراسة خلال الفترة المشار إليها كان بعيداً عن الأراضى الزراعية.

- الفترة ١٩٩٠/٢٠٠٢: باستبعاد القرى الأربع الشمالية على جانبى النيل:

\* الحافة الشرقية: بلغت الزيادة فى تلك الفترة ٣٢٨ فداناً تمثل ٢٠,١% من جملة الزيادة فى عمران منطقة الدراسة فى ذات الفترة.

\* الحافة الغربية: بلغت الزيادة فى مساحة عمران نجوع الحافة - وبدون أم أغا والشماخية - ٣٦٦,٢ فدان خلال تلك الفترة تمثل ٢٨,١% من جملة الزيادة فى عمران الضفة الغربية، وحوالى ٢٢,٥% من جملة الزيادة فى عمران منطقة الدراسة.

وبذلك فإن النمو العمرانى السكنى فى تلك الفترة يشير إلى أن حوالى ٤٢,٦%

(١) نجع آدم أغا (السباعية) ٧٧,٨ فدان، الشماخية (البصلية بحرى) ٢٠٠,٤ فدان، الصعايدة قبلى وكلح الجبل (الصعايدة والكبح غرب) ٢٣١ فداناً، الغنيمية (إدفو قبلى) ٢١٢ فداناً، الحاج زيدان والوقاداب (الرمادى بحرى) ١٥٢,٧ فدان، نجوع مدينة إدفو (المتاميع، وحاجز أبو خليفة والبلايص) ٢٢٤ فداناً.

من جملة الزيادة العمرانية كانت أيضاً بعيدة عن الأراضى الزراعية.  
\* النمو العمرانى السكنى على السهل الفيضى:

فى ضوء ما سبق فإن النمو العمرانى على السهل الفيضى فى منطقة الدراسة تركز على الجانب الغربى بصفة أساسية. وإذا كانت هناك بعض مراكز العمران تبدو الآن داخل الأراضى الزراعية على الجانب الشرقى فكما ذكرنا سابقاً كانت كلها بعيدة عن الأرض الزراعية وامتد إليها الاستصلاح الزراعى، وبعضها الآخر كان على جزر نيلية انضمت إلى السهل الفيضى وكان نموها العمرانى على الأرض الزراعية محدوداً جداً ويكاد لا يلاحظ على الخريطة لضعفها. ومن ثم فإن المؤشرات الرقمية لاتجاه النمو العمرانى الفيضى سوف تكون أرقاماً مكتملة للنسب المئوية السابق استنتاجها. بمعنى أن النمو العمرانى السكنى الفيضى فى الفترة ١٩٩٠/١٩٤٣ كان يدور حول الثلث تقريباً (٣٢%) من جملة النمو العمرانى فى تلك الفترة. وأقل قليلاً من ثلاثة أخماس النمو فى الفترة الأخيرة (٥٧,٤%). والمؤشرات الرقمية لعمران السهل الفيضى هى مشاركة - إن جاز التعبير - بين العمران الذى امتد فعلياً على الأراضى الزراعية والعمران الذى شغل الأرض الفضاء التى أتاحت فى المنطقة بعد ردم ترعة الرمادى.

وإذا أخذنا المؤشرات الرقمية النسبية لاتجاهات النمو العمرانى فى ضوء النمو العمرانى بالأرقام المطلقة، نستطيع القول باطمئنان إن النمو العمرانى فى منطقة الدراسة كان فى الجانب الأكبر منه نمواً عمرانياً بعيداً عن الأرض الزراعية، والجانب الأقل كان على حساب الأرض الزراعية. والسؤال الآن: ما دلالة هذه المؤشرات فى ضوء ما يثار حالياً على المستوى القومى من ضرورة المحافظة على الأرض الزراعية، وما استتبع ذلك - من جانب الدولة - من سن قوانين وتشريعات تقيد - بل تمنع - البناء على الأرض الزراعية فى الحضر والريف على حد سواء ؟

### ثالثاً: رؤية جغرافية للنمو العمرانى

جاء فى مقدمة العمل الحالى أن ظاهرة النمو العمرانى حالياً تعد من أكثر الموضوعات المطروحة على الساحة المصرية نظراً لأهميتها سواء على المستوى

القومى أو على المستوى الشعبى. والدعوة الآن هى ضرورة المحافظة على الأرض الزراعية، وتجريم البناء عليها خاصة من قبل الأهالى. وقد تم فى الورقة الحالية تحليل الأبعاد الكمية لهذه الظاهرة من خلال الأرقام، وتحليلها مكانيا من خلال الخريطة التى توضح للجميع أين اتجه النمو العمرانى فى إحدى مناطق الوادى. وقد تساءلنا فى نهاية الجزء السابق عن الدلالة التى يمكن الخروج بها بعد العرض العلمى - المتواضع - والمحايد لهذه الظاهرة.

إن الإجابة المنصفة على السؤال السابق طرحه لابد أن تأخذ فى اعتبارها أمرين:

**الأول:** إن المحافظة على الأرض الزراعية ضرورة قومية لابد أن يعمل الكل - حكومة وشعبا - فى سبيل الحفاظ عليها. ولايختلف إنسان - باحثاً أو فرداً عادياً أو مسئولاً - على هذه الضرورة القومية. لأنها ببساطة أصبحت قضية أمن قومى أكثر من مجرد توفير عدد من السلع الغذائية الزراعية للسكان. وتزيد أهمية هذه القضية من منظور الأمن القومى المصرى فى ظل الأوضاع الحالية فى مصر. فحجم السكان فى مصر قد بلغ فى بداية القرن الحادى والعشرين مايقرب من ٦٥ مليون نسمة، بعد أن كان هذا العدد حوالى ٣٦,٦ مليون نسمة منذ نحو ربع قرن تقريبا أى بزيادة مقدارها حوالى ٢٨,٤ مليون نسمة.

ومن ناحية أخرى فإن الحصول على مزيد من الغذاء لمواجهة الحجم السكانى الحالى يسير فى طريقين: الأول زيادة رأسية فى الإنتاج الزراعى - خاصة محاصيل الغذاء - وقد حققت مصر فى ذلك نتائج واضحة، ولكن لها سقف معين. والثانى التوسع الأفقى باستصلاح أراض جديدة وقد حققت مصر أيضا نتائج واضحة، ولكن لها هى الأخرى سقف معين معلوم هو محدودية مصادر المياه المصرية.

نلخص القضية باختصار شديد بأن مصر فعليا تواجه مشكلة غذاء، وهى مشكلة أمن قومى - كما أسلفنا - حيث أصبح سلاح الغذاء أحد الأسلحة التى تستخدم - حين الحاجة - فى الضغط السياسى على الدول. وحتى بعيدا عن الضغط السياسى الخارجى، فإن قضية توفير السلع الغذائية الأساسية - ومن أهمها الزراعية - للسواد الأعظم من الشعب تعد قضية "استقرار سياسى داخلى" فى المقام الأول.

**الثانى:** إن المحافظة على هذه الثروة القومية لا يمكن أن تكون بأية حال على

حساب البعض دون البعض الآخر. بمعنى أدق وصريح لا يجب أن تكون على حساب سكان الريف وحدهم. لأن لدى ساكنى الريف ضرورة أخرى - موازية - لا تقل أهمية عن الأرض الزراعية وهى حاجتهم إلى سكن، نخشى أن نقول إنها أصبحت هى الأخرى ضرورة قومية تمس الأمن القومى، نراها باختصار ترتبط أيضا بالاستقرار السياسى الداخلى.

والعلاقة بين النمو السكانى والنمو العمرانى علاقة أكيدة بل بديهية، فقد وصل معدل النمو السكانى فى الحضر إلى حوالى ١,٨% سنويا خلال الفترة ١٩٩٦/١٩٨٦ وزاد على ذلك فى حضر محافظات الوجه القبلى بصفة خاصة (٢,٢%) فى حضر خمس محافظات. بينما بلغ معدل نمو سكان الريف فى ذات الفترة ٢,٣% سنويا وزاد على ذلك بالوجه القبلى فى ست محافظات (فتحى بلال، ٢٠٠٢، ص ص ٦٨ : ٧٢).

والحقائق التى تقولها الأرقام أن الطلب على السكن فى مصر متزايد إلى عقود قادمة، عقدين على أقل تقدير. فكيف يقيد البناء على أرض - مهما كانت قيمتها - أمام حاجة المأوى دون إيجاد البديل أمام السكان خاصة سكان الريف، فهل هناك منافذ أمام سكان الريف قبل تجريم حقهم الطبيعى فى المأوى ؟

لقد قامت الدولة فى السنوات الأخيرة من القرن الماضى بكل همة ونشاط بإقامة المساكن داخل المدن فى كل ربوع الدولة، خاصة فى القاهرة الكبرى. وأقامت العديد من المجتمعات الجديدة، بل ساعدت على نشأة الضواحي المترفة، مما هو معلوم للكافة. فى مقابل ذلك كفت يدها تماما عن حاجة سكان الريف إلى مأوى وهم أكثر من نصف المجتمع، بل أكثر من ذلك قيدت حقهم الطبيعى فى ذلك. ونقول إن هذا حق طبيعى ولا يجب أن يغيب هذا عن البال أبداً.

وإذا كانت أحوال الماضى القريب قد فرضت البناء على المناطق المرتفعة تقادياً لخطر الفيضان العالى من ناحية، وغرق الأراضى نتيجة الرى الحوضى من ناحية أخرى، فإن هذه الأحوال قد انتهت منذ ما يقرب من أربعين عاماً فى كل مصر، ومنطقة الدراسة جزء منها. وكل المؤشرات الرقمية تقول بأن النمو العمرانى فى مصر قد انفجر منذ بداية عقد السبعينيات فى المدن أولاً ثم فى الريف لاحقاً.

ولقد كان من السهل على الإنسان العادى فى مركز إدفو بعد أن زالت

الأخطار والضوابط التى كانت تحد من النمو العمرانى على حساب الأرض الزراعية أن ينزل - كغيره - إلى السهل الفيضى ويبنى مساكنه عليها لأنها الأسهل والأقرب إلى عمله: أرض مسطحة لا تحتاج إلى تسوية قبل البناء عليها، ويمكن أن تتعدد فيها الأدوار دون عوائق، وقريبة من عمله - حقله - بل وقريبة من المواصلات بدلاً من التوغل إلى داخل الصحراء. ورغم كل تلك المغريات فإن الإنسان العادى فى منطقة الدراسة لم يستجب لها، وظل على حاله يتجه صوب الصحراء صاعداً الحافة أو ممتداً بعمرانه على طولها. ما هو دلالة ذلك ؟

دلالتة ببساطة وباختصار شديد أن خبرة الإنسان المصرى منذ آلاف السنين علمته قيمة الأرض الزراعية وضرورة الحفاظ عليها. فهو لا يفرط فيها إلا تحت ضغط الحاجة إلى السكن، فإن وجد ضالته فى أرض فضاء حافظ هو قبل غيره على هذه الثروة. وإن احتاج إليها للسكن فلن تقيدته أية قوانين ولقد قامت الدولة فى السنوات الأخيرة بإنهاء العلاقة الإيجارية للأرض الزراعية بين ملاك الأرض ومستأجريها بالقانون، وتم تنفيذه دون عوائق. ولكنها حتى الآن تقف عاجزة أمام العلاقة الإيجارية للمساكن لأنها قضية تمس المأوى. فالإنسان قد يصبر على ضيق العيش وقد يببى بدون طعام، ولكنه لن يصبر على المبيت فى العراء. وهذه هى العبرة والرؤية الجغرافية التى نستخلصها من نموذج عمران مركز إدفو. وهى حالة لا تمثل - فيما نرى - استثناءً على خريطة الريف المصرى. وتقيد البناء على الأرض الزراعية - بالقانون - يشمل كل المدن والقرى بالطبع، ولكن الحلول دائماً لساكنى المدن دون القرى. بمعنى أكثر تعبيراً: التقيد شمل الكل ولكن الحلول فى صالح فئة دون فئة.



## الخاتمة

تميز النمو العمرانى فى منطقة الدراسة بخاصيتين:

**الأولى:** سرعة النمو العمرانى، وهى خاصية مشتركة فى كل مراكز العمران بالوادى والدلتا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضى بصفة خاصة. ولكنها فى مركز إدفو - فيما ظهر من الدراسة - كانت أسرع من غيرها فى الوادى والدلتا، خاصة المناطق الريفية.

**الثانية:** تتعلق باتجاهات النمو العمرانى السكنى، حيث كشفت الدراسة عن ظاهرة فريدة فى اتجاهات النمو العمرانى تعكس سلوك الإنسان العادى فى ظل ظروف بيئية معينة. وهى بأبسط الكلمات وأقلها: نمو عمرانى واع بمعطيات المكان الجغرافية والاقتصادية - إن جاز التعبير.

ملحق (١) حجم السكان فى مركز إدفو ١٩٤٧ - ٢٠٠٢

٢٠٠٢		١٩٩٠		١٩٤٧		قرية / مدينة
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
-	-	١,٧	٤٣٨٠	١,٥	١٥٣٣	الشراونة
-	-	٥,٥	١٤٤٨٥	٥,٠	٥١٨٦	الحجز بحرى
٤,٣	١١٥٠٠	٣,٦	٩٣٤٩	٣,٧	٣٧٩٨	الحجز قبلى
٦,٨	١٨١٦١	٥,١	١٣٣٥١	٤,٤	٤٥١٦	الكلح شرق
١٦,٨	٤٤٥٦٥	١٢,١	٣١٥٨٧	٩,٥	٩٧٨٧	الرديسية بحرى
٣,٥	٩٢٧٠	٢,٦	٦٦٦٣	٢,٥	٢٥٤٢	الرديسية قبلى*
٢,٢	٥٧٨٢	١,٨	٤٧٣٤	١,٨	١٨١٧	الطوناب
٣٣,٦	٨٩٢٧٨	٣٢,٤	٨٤٥٤٩	٢٨,٤	٢٩١٧٩	جملة الشرق
-	-	٥,٥	١٤٣٨٨	٧,١	٧٢٣٨	السباعية
-	-	٧,٩	٢٠٤٧٠	٩,٢	٩٥٠٥	البصلية بحرى
٥,٣	١٤٠٤٦	٤,٦	١١٩٧٠	٦,٦	٦٧٥٧	البصلية الوسطى والقبلىة
٣,٩	١٠٣٨١	٣,٠	٧٩٤٨	٤,٣	٤٤٢٣	الصعايدة
١٠,٣	٢٧٣١٤	٩,١	٢٣٧٣٥	٧,٩	٨١٥٠	الكلح غرب
٢٣,٨	٦٣١٤٣	١٩,٢	٤٩٩٢٩	١٧,٩	١٨٣٥١	مدينة إدفو
٩,٦	٢٥٦١٢	٧,٨	٢٠٢٦٠	٧,٦	٧٨٤١	إدفو قبلى
٥,٦	١٤٧٨٦	٤,٣	١١٢٥٢	٤,٤	٤٥٦٦	الرمادى بحرى
٧,٩	٢٠٨٩٣	٦,٢	١٦١٤٧	٦,٦	٦٧٦٥	الرمادى قبلى
٦٦,٤	١٧٦١٧٥	٦٧,٦	١٧٦٠٩٩	٧١,٦	٧٣٥٩٦	جملة الغرب
٧٦,٢	١٩٣٠٤٠	٨٠,٨	٢١٠٧١٩	٨٢,١	٨٤٤٢٤	جملة الريف
١٠٠	٢٦٥٤٥٣	١٠٠	٢٦٠٦٤٨	١٠٠	١٠٢٧٧٥	جملة المركز

\* الرديسية قبلى مدينة سنة ٢٠٠٢ فى السكان والعمران

المصدر: السكان: تعدادات محافظة أسوان، ملاحق التوابع، ١٩٤٧، ١٩٨٦، ١٩٩٦

## ملحق (٢) مساحة العمران فى مركز إدفو ١٩٤٣ - ٢٠٠٢

٢٠٠٢		١٩٩٠		١٩٤٣		قرية / مدينة
%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	
-	-	٢,١	١٢٠,٠	٤,٤	٥١,٢	الشرابنة
-	-	٣,٥	٢٠١,٥	٨,٦	١٠١,٠	الحجز بحرى
٦,١	٣٩٣,٠	٤,١	٢٣٥,٣	٤,٧	٥٥,١	الحجز قبلى
٦,١	٣٩٣,٤	٦,٧	٣٨٥,٠	١,٩	٢٢,٧	الكلح شرق
٢٠,٦	١٣١٦,١	٢٢,٠	١٢٥٦,١	١٣,٢	١٥٥,١	الرديسية بحرى
٤,٤	٢٧٨,٢	٤,٩	٢٧٨,٢	٢,٥	٢٩,٢	الرديسية قبلى
٤,٨	٣٠٩,٥	٤,٠	٢٣٠,٣	٣,٦	٤٢,٨	الطوناب
٤٢,٠	٢٦٩٠,٢	٤٧,٣	٢٧٠٦,٤	٣٨,٩	٤٥٧,١	جملة الشرق
-	-	٣,٩	٢٢٠,٥	٤,٨	٥٥,٨	السباعية
-	-	٦,٧	٣٨٤,٧	٩,٠	١٠٥,٥	البصلية بحرى
٤,٤	٢٧٩,٧	٣,١	١٧٨,٤	٥,١	٥٩,٥	البصلية الوسطى والقبلىة
٥,٠	٣١٧,١	٣,٢	١٨٢,٠	٣,٧	٤٢,٧	الصعايدة
٩,٤	٦٠١,٩	٦,١	٣٤٨,٥	٧,٧	٩٠,٢	الكلح غرب
١٨,٢	١١٦٣,٧	١٣,٥	٧٧١,١	١٢,٩	١٥٠,٧	مدينة إدفو
١٠,٥	٦٧٤,٩	٧,٠	٤٠٠,٨	٥,٨	٦٨,٦	إدفو قبلى
٥,٣	٣٣٩,٦	٤,٢	٢٣٩,٣	٤,٦	٥٤,٢	الرمادى بحرى
٥,٢	٣٣١,٤	٥,٠	٢٨٦,٩	٧,٥	٨٨,٥	الرمادى قبلى
٥٨,٠	٣٧٠٨,٣	٥٢,٧	٣٠١٢,٢	٦١,١	٧١٥,٧	جملة الغرب
٧٧,٤	٤٩٥٦,٦	٨٦,٥	٤٩٤٧,٥	٨٧,١	١٠٢٢,١	جملة الريف
١٠٠	٦٣٩٨,٥	١٠٠	٥٧١٨,٦	١٠٠	١١٧٢,٨	جملة المركز

المصدر: خرائط ١: ٢٥٠٠٠ سنة ١٩٤٣، ١: ٥٠,٠٠٠ سنة ١٩٩٠، صورة فضائية UTM عام ٢٠٠٢.

## قائمة المراجع

- ١- إدارة المساحة العسكرية، ١٩٩٣، خرائط ١: ٥٠٠٠٠٠.
- ٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات محافظة أسوان، ١٩٨٦، ١٩٤٧، ١٩٩٦.
- ٣- جامعة جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، صورة فضائية UTM عام ٢٠٠٢، ٣٦ ZONE، رقم ٠١٧٤٠٤٣.
- ٤- فتحى عبد الحميد بلال، النمو العمرانى الريفى، دراسة حالة لقرية دنديط (ميت غمر دقهلية)، مركز بحوث الشرق الأوسط، دراسات شرق أوسطية، مسلسل ١٨٩.
- ٥- \_\_\_\_\_، ٢٠٠٢ من خريطة السكان فى مصر، النمو السكانى خلال الربع الأخير من القرن العشرين، حوليات آداب كلية الآداب - جامعة عين شمس، المجلد ٣٠، أكتوبر - ديسمبر، ص ص ٥٧ - ١٠٨.
- ٦- \_\_\_\_\_، ٢٠٠٤ من خريطة العمران فى مركز إدفو محافظة أسوان التوزيع الجغرافى لمركز العمران وأحجامها، حوليات آداب، كلية الآداب جامعة عين شمس، المجلد، يناير، مارس، ص: ص.
- ٧- مصلحة المساحة المصرية، ١٩٥٤، مجموعة خرائط ١: ٢٥٠٠٠، ط ٢.

